



الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل
وزارة المالية

مشروع قانون المالية
لسنة 2023

التقرير الاقتصادي والمالي

أكتوبر 2022

3	مقدمة.....
4	I - الوضع الاقتصادي الدولي
4	I-1 - النمو الاقتصادي العالمي
5	I.2. التضخم
5	I.3. التجارة الدولية.....
6	II. الوضع الاقتصادي الوطني
6	II.1. النمو الاقتصادي
8	II.2. التضخم.....
8	II.3. القطاع الخارجي.....
8	II.4. الدين العام
8	II 1.4. وضعية الدين العام 2021/12/31:
9	II 2.4. الدين الخارجي.....
10	II 3.4. خصائص محافظة الدين العام.....
12	III. تنفيذ وآفاق الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.....
12	III 1. تقييم خطة العمل الأولى (2016-2020).....
15	III 2. آفاق خطة العمل الثانية 2021-2025.....
16	IV. المالية العامة.....
16	IV 1. الوضعية المالية لسنة 2021.....
17	IV 1.1. الموارد.....
18	IV 2.1. النفقات:.....
20	IV 2. تطور الوضعية في سنة 2022.....
20	IV 2.1. الإيرادات.....
22	IV 2.2. النفقات.....
24	IV 3.2. الرصيد الاجمالي.....
25	V الآفاق الاقتصادية والمالية لسنة 2023.....
25	V 1. توجهات السياسة المالية.....
26	V 2. المجاميع الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2023.....
26	V 1.2. مكونات الإيرادات الرئيسية:.....
28	V 2.2. المكونات الرئيسية لنفقات الموازنة العامة للدولة لسنة 2023.....
30	V 3.2. رصيد الميزانية.....

قائمة الأشكال

- الشكل 1: النمو العالمي 3
- الشكل 2: النمو حسب المناطق 4
- الشكل 3: النمو الحقيقي من 2018 إلى 2023 5
- الشكل 4: مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الداخلي 6
- الشكل 5: أوزان القطاعات في الناتج الداخلي 2023 7
- الشكل 6: مخزون الدين حسب العملة 8
- الشكل 7: الدين الخارجي حسب نوع الدائن 9
- الشكل 8: منحنى النمو في 30 سنة الأخيرة 11
- الشكل 9: توزيع الناتج المحلي الإجمالي 12
- الشكل 10: خلق القيمة المضافة 12
- الشكل 11: رصيد الميزان التجاري 12
- الشكل 12: أهم عشر منتجات مصدرة ووزنها في الصادرات 13
- الشكل 13: أهم عشر منتجات مستوردة ووزنها في الواردات 13
- الشكل 14: الأهداف المشتركة 15
- الشكل 16: تنفيذ موارد ميزانية الدولة 2021 17
- الشكل 17: موارد ميزانية الدولة 2021 17
- الشكل 18: وضعية تنفيذ النفقات سنة 2021 18
- الشكل 19: نفقات ميزانية الدولة 18
- الشكل 20: نفقات التسيير 2021 19
- الشكل 21: الحصيلة الإجمالية لتنفيذ ميزانية 2021 19
- الشكل 22: تنفيذ الإيرادات حتى نهاية أغسطس 2022 20
- الشكل 23: تنفيذ النفقات 21
- الشكل 24: تطور برنامج اولوياتي الموسع حسب المحور 23
- الشكل 25: التطور حسب القطاعات 23
- الشكل 26: الرصيد الإجمالي للميزانية أغسطس 2022 24
- الشكل 27: توزيع الإيرادات 2023 26
- الشكل 28: توزيع الإيرادات الضريبية 26
- الشكل 29: توزيع النفقات 2023 27
- الشكل 30: نفقات التسيير 28
- الشكل 31: نفقات الاستثمار 28
- الشكل 32: الرصيد الإجمالي للميزانية 29

مقدمة

ينص القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية في مادته 42 على أنه "يرفق بمشروع قانون المالية تقرير اقتصادي ومالي يعرض وضع السنة المنصرمة والآفاق الاقتصادية والمالية للدولة مع ملخص حول تنفيذ السياسة العامة للبلد" مقتبس من المادة 42

بعد الانتعاش القوي الذي شهده الاقتصاد العالمي سنة 2021 بفضل تراجع جائحة كوفيد-19 ورفع الإجراءات الاحترازية، دفعت الأحداث في أوكرانيا الاقتصاد العالمي إلى أزمة غير مسبوقه تميزت بزيادات تاريخية وواسعة النطاق في الأسعار، مما اجبر البنوك المركزية على التخلي عن سياساتها الداعمة للنمو وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مخاطر التضخم المصحوب بالركود.

ولقد أثرت هذه الأزمة على الآفاق قصيرة الأجل للاقتصاد العالمي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز وأسعار المواد الغذائية والمدخلات الزراعية، وكذلك تعطيل سلاسل التموين. مما قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد العالمي في دورة طويلة الأجل من النمو المنخفض والتضخم المرتفع.

وقد بدأت المخاطر المصاحبة لهذه الأزمة تتجسد فعلياً في النصف الثاني من سنة 2022. حيث تقلص الإنتاج العالمي، بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين وروسيا، بينما جاء الإنفاق الأسري في الولايات المتحدة دون التوقعات. وذلك نتيجة تعرض الاقتصاد العالمي، الهش بسبب الأزمة، لعدة صدمات تمثلت في: أ) تضخم أقوى من المتوقع في جميع أنحاء العالم، لا سيما في الولايات المتحدة وفي الدول الأوروبية الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، مما تسبب في تشديد شروط التمويل؛ ب) تباطؤ أكثر وضوحاً في الصين بسبب ارتفاع الإصابات بكوفيد 19 والإجراءات الاحترازية، هذا بالإضافة إلى التداعيات السلبية للأزمة الأوكرانية.

على المستوي الوطني، من المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى 4.7% في سنة 2023، مقابل 5.9% متوقعة سنة 2022. ويعود هذا التباطؤ في الأساس إلى التأثيرات السلبية لعدة عوامل أدت إلى قفزة آفاق الاقتصاد العالمي.

من جهة أخرى، تراجعت القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار الذي أعاق الطلب الداخلي، بالرغم من وصول الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 7% سنة 2023 مقابل 4.5% في 2022.

وفي هذا السياق، يندرج مشروع ميزانية سنة 2023 في إطار مواصلة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة. في هذا الصدد، تتمحور المبادئ التوجيهية الأساسية المعتمدة على التوجيهات التالية:

- الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- مواصلة تنفيذ البرامج الاجتماعية وترقية التشغيل؛
- خلق هامش ميزانوي وتوجيهه إلى القطاعات والمجالات ذات التأثير الاقتصادي والاجتماعي الكبير.
- دعم تواصل تعافي النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية الداعمة للنمو والقطاعات ذات الإمكانيات العالية من حيث القيمة المضافة وخلق فرص العمل؛
- تعزيز القدرة على تعبئة الموارد لتمويل السياسات العامة المتبناة؛
- إعداد مقترحات ميزانوية وفقاً للأولويات المحددة وترشيد نفقات التسيير (تخفيض نسبتها من إجمالي النفقات)؛
- إعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري والخدمات الأساسية وفقاً لبرنامج رئيس الجمهورية واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛
- التحكم في وضعية الدين العام؛

1 - الوضع الاقتصادي الدولي

1-1 - النمو الاقتصادي العالمي

يتوقع صندوق النقد الدولي، في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2022، تباطؤ النمو العالمي إلى 3.2% في سنة 2022 و 2.7% في سنة 2023، بعد التعافي الذي وصل إلى 6.0% في سنة 2021، أي أقل بمقدار 0.2 في سنة 2023 مما كان متصورًا في يوليو 2022.

الشكل 1: النمو العالمي



بخصوص اقتصادات الدول المتقدمة، فقد تضررت بفعل الأزمة في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وتفاقم مشاكل أمن الطاقة. وهو ما نتج عنه انخفاض في الإنتاج. مما حتم مراجعة نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو في سنة 2022 ليصل إلى 3.1% مقابل 2.6 في توقعات آفاق يوليو، وإلى 0.5% مقابل 1.2% في 2023، مع تسجيل أكبر تراجع في دول مثل ألمانيا وإيطاليا اللتان تعتمدان إلى حد كبير على واردات الطاقة من روسيا.

في حين، ستشهد البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا، استقرارًا في ناتجها المحلي الإجمالي، مقابل تراجع بنحو 1.4% في سنة 2022 أعلن عنه في يوليو، ثم زيادة ضعيفة بنسبة 0.6% في سنة 2023. ويرجع هذا الانكماش إلى ارتفاع أسعار الطاقة واضطرابات التجارة، خاصة بالنسبة لدول البلطيق، التي سينخفض طلبها الخارجي بالتوازي مع انكماش الاقتصاد الروسي.

في المملكة المتحدة، تمت مراجعة نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022 إلى 3.6% و 0.3% في سنة 2023 بسبب ضعف الاستهلاك المرتبط بالتضخم المتسارع الذي سيؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي المتاح، في حين أن تشديد شروط التمويل من شأنه أن يضعف حجم الاستثمارات.

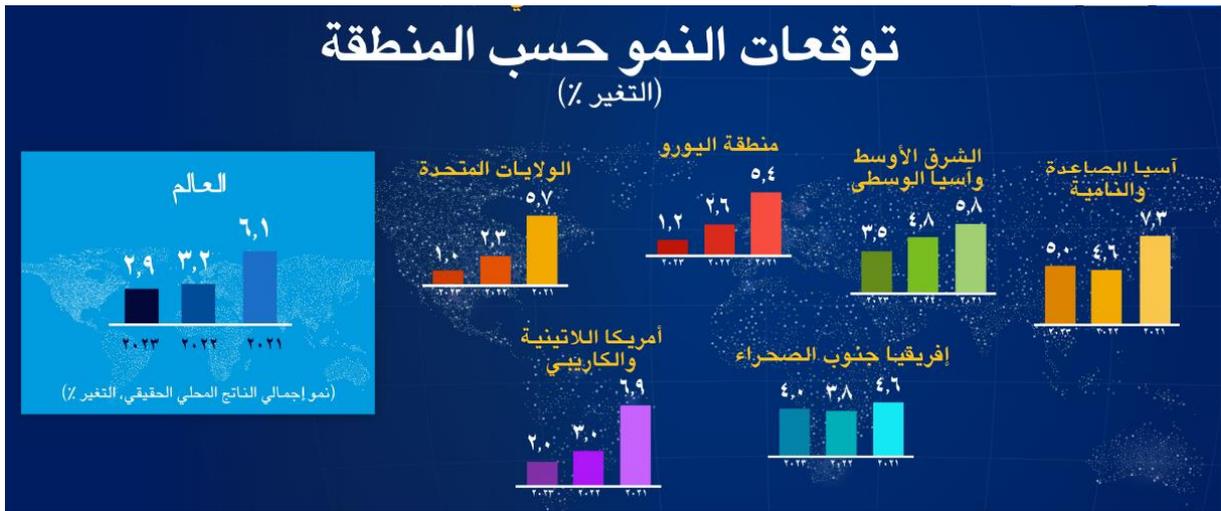
في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيكون لعواقب تشديد شروط التمويل العالمية، وارتفاع الأسعار، والاضطرابات التجارية، آثار سلبية على الطلب والنشاط بشكل سنة، وخاصة بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط. ومن المتوقع أن يصل نمو هذه المجموعة من الدول إلى 5.0% في سنة 2022 و 3.6% في سنة 2023 بعد نمو بنسبة 4.5% في سنة 2021 وفقًا للتوقعات الجديدة مقابل 5.8% في توقعات يوليو. تم تعديل نمو الناتج المحلي

الإجمالي للمملكة العربية السعودية بالارتفاع بمقدار 2.8 نقطة مئوية إلى 7.6% في سنة 2022 بسبب زيادة إنتاج النفط (اتفاقية أوبك)، وارتفاع أسعار الوقود الأحفوري قبل أن يتباطأ إلى 3.7% في سنة 2023.

وسيتسم النشاط الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء أيضًا بالآثار السلبية للأزمة وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ولكن أيضًا بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية، لا سيما في غرب إفريقيا. ومع ذلك، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحسين آفاق النمو لدى البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، مثل نيجيريا.

وبشكل عام، من المتوقع أن ينخفض النمو في إفريقيا جنوب الصحراء إلى 3.6% في سنة 2022 و3.7% في سنة 2023.

الشكل 2: النمو حسب المناطق



2.1. التضخم

فيما يتعلق بالتضخم، فقد أدت الأزمة في أوكرانيا إلى زيادات في أسعار السلع الأساسية مع خلق ضغوط تصاعدية واسعة النطاق على الأسعار. وفقاً لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن يصل التضخم إلى 6.6% في الدول المتقدمة و9.5% في البلدان الصاعدة والنامية في سنة 2022، و3.3% و7.3% على التوالي في سنة 2023.

وقد وصل التضخم في منطقة اليورو إلى 8.6% في يونيو 2022، بعد أن كان في حدود 8.1% في مايو من نفس السنة، وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ إدخال العملة الموحدة وأعلى بكثير من هدف البنك المركزي الأوروبي الذي تم تقديره بـ 2%.

ووفقاً للتوقعات، سيقفز التضخم العالمي من 4.7% في سنة 2021 إلى 8.8% في سنة 2022، قبل أن ينخفض إلى 6.5% في سنة 2023 و4.1% في سنة 2024.

3.1. التجارة الدولية

من المتوقع أن تبرز التجارة العالمية تقدماً طفيفاً في النصف الثاني من سنة 2022، وأن تظل ضعيفة في سنة 2023 في ظل اقتصاد عالمي مثقل بصدمات متعددة. فبحسب توقعات منظمة التجارة العالمية حالياً سينمو حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة 3.5% في سنة 2022 - أي أعلى قليلاً من الزيادة المتوقعة بنسبة 3.0% في أبريل. لكن في سنة 2023، من المنتظر أن تصل هذه الزيادة إلى نسبة 1.0%، أي ما يمثل انخفاضاً حاداً عن التقدير السابق البالغ 3.4%

11. الوضع الاقتصادي الوطني

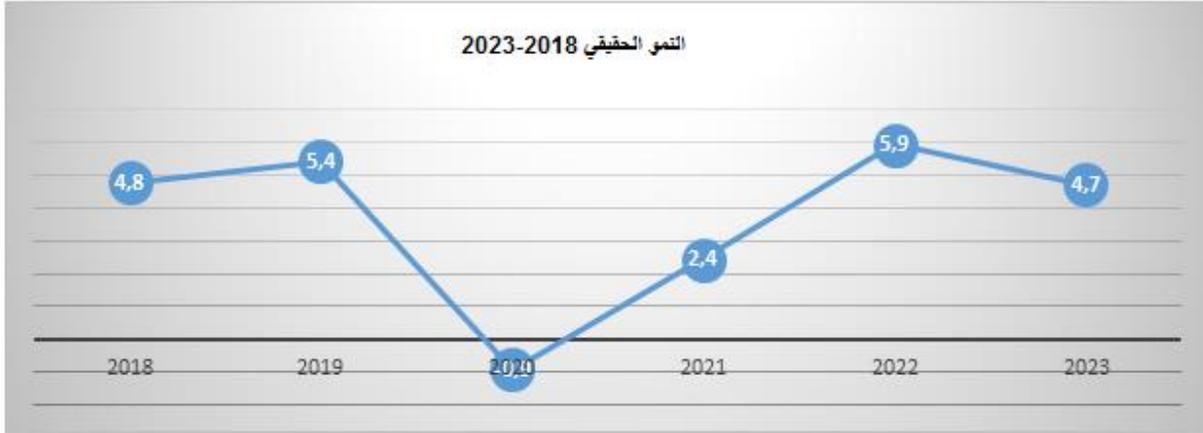
1.1. النمو الاقتصادي

بعد تعرضه للانكماش في سنة 2020، بسبب الإجراءات الاحترازية العامة المرتبطة بوباء كوفيد-19، عاد الاقتصاد الموريتاني إلى النمو من جديد سنة 2021.

ومع تخفيف القيود الصحية المرتبطة بوباء كورونا، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.4% في سنة 2021، مقابل انخفاض بنسبة 0.9% في سنة 2020، وقد كان هذا النمو الاقتصادي مدفوعًا بشكل أساسي بنمو القطاع الثالث الذي بلغ بالقيمة الحقيقية 10.2% مقابل انكماش بنسبة 0.5% في 2020. بالمقابل، تقلص الإنتاج في القطاع الثانوي بنسبة 8.2% في سنة 2021 مقابل زيادة قدرها 2.4% في سنة 2020، بسبب تراجع إنتاج الذهب والنحاس. وكذلك انخفض النشاط الحقيقي في القطاع الأولي بنسبة 3.8% في سنة 2021 نتيجة الانكماش في قطاع صيد الأسماك.

في سنة 2022 وعلى الرغم من الظروف الدولية، سيتم تعزيز نمو الاقتصاد الوطني بمعدل نمو يقدر بنسبة 5.9% مدفوعًا بشكل أساسي بالقطاع الثانوي الذي من المفترض أن يصل نموه الحقيقي إلى 10.8% مقابل 8.2% في سنة 2021، وكذلك بالقطاع الأولي الذي سجل أيضًا نموًا حقيقيًا بنسبة 7.5% في سنة 2022، مقابل انكماش بنسبة 3.8% في سنة 2021. أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فسيشهد زيادة أقل أهمية بنسبة 2.2% سنة 2022 مقابل 10.2% في سنة 2021.

الشكل 3: النمو الحقيقي 2018-2023

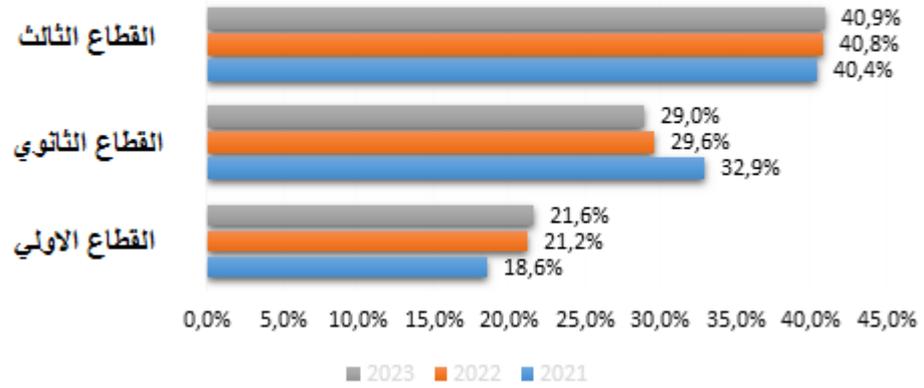


وسيشهد الاقتصاد الوطني في سنة 2023، نموًا حقيقيًا بنسبة 4.7% مقابل 5.9% في سنة 2022. ويرجع هذا التباطؤ، في الأساس، إلى الآثار الانكماشية لمختلف العوامل التي تخيم على آفاق النمو العالمي.

وسيعتمد صمود الاقتصاد الموريتاني بشكل أساسي على الزيادة الحادة في إنتاج الصناعات الاستخراجية، ولا سيما إنتاج الذهب من تازيازات المتوقع أن يبلغ 525 ألف أونصة ذهب مقابل 170 ألف أونصة ذهب في سنة 2021. وعلى دينامية القطاع الأولي، وعلى وجه الخصوص قطاعات الزراعة والتنمية الحيوانية، التي من المنتظر أن تشهد نموًا ملحوظًا، بالنظر إلى مستوى هطول الأمطار المسجل والتدابير التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك توفير المدخلات الزراعية للحملة الشتوية، وكذلك علف الماشية.

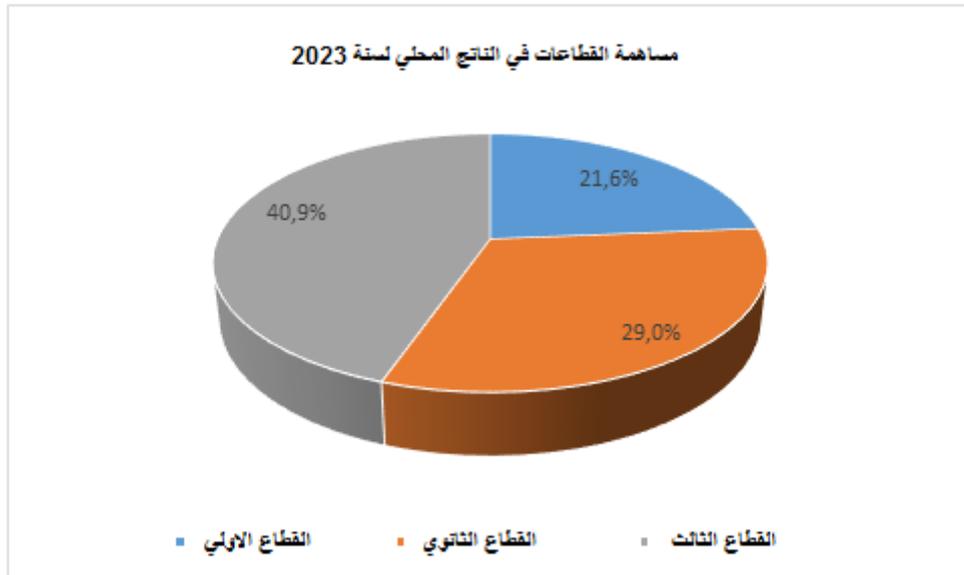
الشكل 4: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الداخلي 2021-2023

مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الاسمي 2023-2021



ومن المنتظر أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأولي نموًا بنسبة 6.3% سنة 2023، ليستقر عند 27.216 مليون أوقية، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع الزراعة الذي من المتوقع أن يصل نسبة 9.3%. وسيظهر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الثانوي نموًا بنسبة 7.3% سنة 2023، ليبلغ 116.918 مليون أوقية مدفوعًا بشكل خاص بالصناعات الاستخراجية التي ستستمر في النمو لتصل إلى 9.4%. وفيما يتعلق بقطاع الخدمات على وجه الخصوص، سيصل إجمالي الناتج المحلي إلى 164.834 مليون ، وهو ما يمثل نموًا بنسبة 2.8% ، مدفوعًا بقطاع النقل والخدمات الأخرى مع نمو حقيقي بنسبة 7% و 5.5% على التوالي.

الشكل 5: أوزان القطاعات في الناتج الداخلي الخام 2023



2.11. التضخم

في سنة 2021، أظهر التضخم المقاس بالمؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك منحىً تصاعدياً، حيث بلغ 3.6% في المتوسط السنوي مقابل 2.4% في سنة 2020. وعلى أساس الانزلاق السنوي، بلغت أسعار الزيادة ذروتها عند 5.7% في نهاية سنة 2021 مقابل 1.8% في سنة 2020. ويرجع هذا المنحى التصاعدي في أسعار الاستهلاك بشكل رئيسي إلى الزيادة الصافية في أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات غير الحولية بنسبة 8.9%.

حيث وصل التضخم إلى 11.1% على أساس الانزلاق السنوي في أغسطس 2022 مقابل 6% في يناير، مدعوماً بشكل أساسي بارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل. ويجب أن يصل حوالي 10% في نهاية سنة 2022، ثم 8% في سنة 2023.

3.11. القطاع الخارجي

اتسمت سنة 2021 بوضعية اقتصادية دولية طبعها الارتفاع الحاد لأسعار السلع الأساسية، خصوصاً الحديد والمنتجات الغذائية والنفط. مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري بسبب الزيادة الحادة في معدل الواردات مقارنة بالصادرات. ونتيجة لذلك اتسع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6.9% في سنة 2020. وسيعمق هذا العجز ليصل إلى 16.5% من الناتج الداخلي المحلي سنة 2022 و9.5% سنة 2023.

أما بالنسبة للحساب الرأسمالي و العمليات المالية لسنة 2021، فقد استمر في إظهار الفوائض المتأتية بشكل رئيسي من صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في قطاع الصناعات الاستخراجية ومن الإعفاء الذي تم الحصول عليه بشكل استثنائي في إطار معالجة الدين الكويتي.

وسيشهد الفائض المسجل لهذا الحساب سنة 2021 منحىً تنازلياً بفعل تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي سينخفض مستواها من 1062 مليون دولار سنة 2021 إلى 856 و451 مليون دولار على التوالي سنتي 2022 و2023.

أما فيما يتعلق بالاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي فقد بلغت 2347.5 مليون دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2021، وذلك بفضل، تسييل الذهب المشتري من المنقبين التقليديين. ومن حيث التغطية بعدد شهور الواردات، تحسن مستوى الاحتياطي ليغطي 7.3 أشهر من الواردات مقابل 6.7 سنة 2020.

وسيشهد مستوى الاحتياطي انخفاضاً ملحوظاً ليصل إلى 1585 و1561 مليون دولار على التوالي سنتي 2022 و2023، أي ما يمثل 5.1 شهر من الواردات بسبب السياسات التي سينفذها البنك المركزي.

4.II. الدين العام

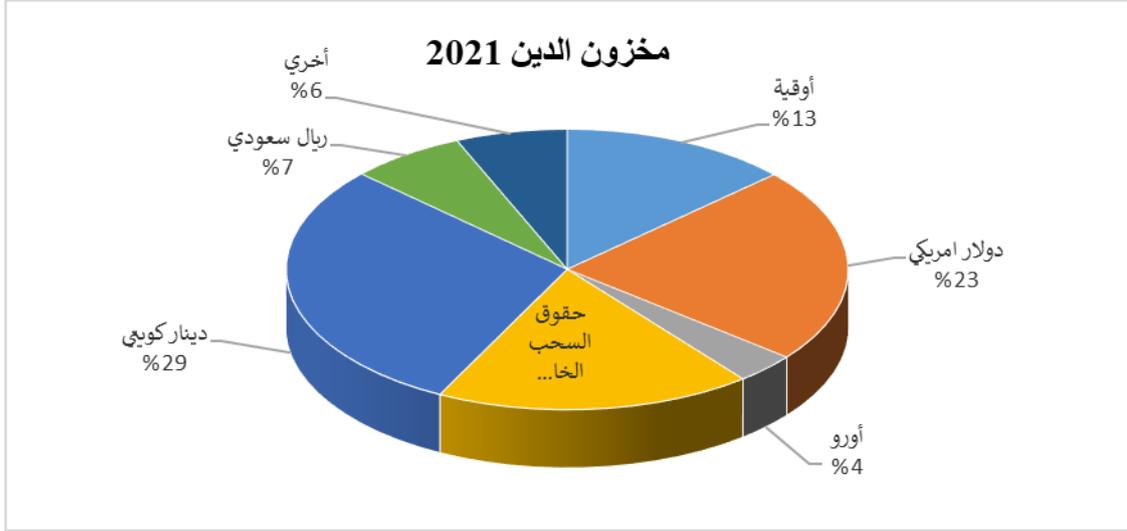
II. 1.4. وضعية الدين العام 2021/12/31:

ارتفع رصيد الدين العام بالقيمة الاسمية من 3.614 مليون دولار أمريكي في سنة 2018 إلى 4.496,5 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2021.

يمثل الدين الخارجي بالعملة الأجنبية المكون الرئيسي للدين العام. وقد بلغ في 2021/12/31 ما مجموعه 3.886,5 مليون دولار أمريكي، أي 86.4%. في حين بلغت حصة الدين الداخلي بالعملة المحلية ما يعادل 610 مليون دولار أمريكي، أي 13.6% من محفظة الدين العام.

وبلغت نسبة الدين العام (رصيد الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي) 47.0% في 31 ديسمبر 2021.

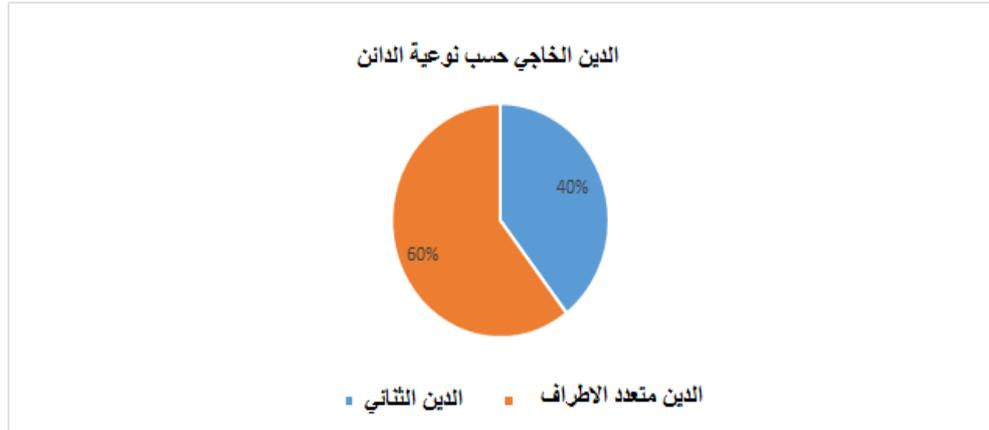
الشكل 6: مخزون الدين حسب العملة



2.4.11. الدين الخارجي

حتى نهاية ديسمبر 2021، سيطر الدائنون متعددي الأطراف على الدين الخارجي بنسبة (60%) مقابل 40% للدائنين الثنائيين.

الشكل 7: الدين الخارجي حسب نوع الدائن



بحسب التوقعات ، سينخفض رصيد الدين في عامي 2022 و 2023 بسبب تأخير آجال الاستحقاق في إطار مبادرة تعليق الديون ذات آجال الاستحقاق العادية.

مخزون الدين حسب الممول

الممول	توقعات مخزون الدين نهاية 2022 بالأوقية	توقعات مخزون الدين نهاية 2023 بالأوقية
الصندوق السعودي للتنمية	21 281 003 323,02	20 453 247 713,17
المملكة العربية السعودية	1 681 370 526,70	1 587 961 053,40
بنك الصادرات و الواردات الصيني (إكسيم)	10 825 640 729,86	9 290 544 265,43
صندوق أبوظبي للتنمية	973 831 287,05	936 524 087,66
معهد الائتمان الرسمي الاسباني	500 398 536,60	312 155 901,14
الوكالة الفرنسية للتنمية	3 117 396 207,88	2 786 189 690,08
فرنسا	157 259 165,07	145 706 014,84
بنك الصادرات و الواردات الهندي (إكسيم)	4 025 640 492,77	3 622 746 423,64
العراق	1 526 050 016,00	1 449 747 515,20
الصندوق الكويتي للتنمية	6 135 306 626,43	5 620 131 639,35
الهيئة العامة للاستثمار (الكويت)	2 995 669 272,00	2 829 243 201,33
ليبيا	692 392 257,16	415 435 254,30
البنك الأفريقي للتنمية	261 431 560,34	225 661 821,28
البنك الأوروبي للاستثمار	180 653 939,64	130 760 801,78
البنك الإسلامي للتنمية	12 062 656 041,58	11 103 627 618,76
الصندوق الأفريقي للتنمية	3 667 770 601,82	3 579 749 808,44
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	39 961 738 453,67	37 584 002 749,16
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	1 866 530 943,08	1 764 485 383,47
صندوق النقد العربي	32 606 478,93	0,00
الوكالة الدولية للتنمية	14 998 541 995,86	14 589 049 267,64
أوبك منظمة الدول المصدرة للنفط	1 171 689 289,51	1 036 491 528,73
بنك التنمية الألماني	89 103 305,74	83 103 793,30
البنك المركزي - صندوق النقد الدولي	863 941 265,77	863 941 265,77
البنك المركزي	15 518 709 691,92	15 518 709 691,92
المجموع	144 587 332 008,40	135 929 216 589,78

3.4.11. خصائص محفظة الدين العام

تظهر نتائج تحليل محفظة الدين من حيث التكلفة والمخاطر، أن تكلفة المحفظة، بالنظر إلى متوسط معدل الدين، و مخاطر سعر الفائدة، تبقى مواتية بالنسبة للدين الخارجي بسبب حجم الديون الميسرة. حيث وصل المعدل المتوسط المرجح لتكلفة محفظة الدين الخارجي إلى 1.8% ونسبة الدين بالقيمة الاسمية والقيمة المحينة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي إلى 47.0% و36.3% على التوالي.

مؤشرات تكلفة ومخاطر الدين 2021

		مؤشرات الخطر	
الدين العام	الدين الداخلي	الدين الخارجي	
169 561,20	23 001,50	146 559,70	مبلغ (مليون أوقية جديدة)
4 496,50	610	3 886,50	مبلغ (مليون دولار)
47	6,3	40,7	الدين الاسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
36,3	6,1	30,2	القيمة المحينة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
1	0,3	0,7	الفوائد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
2,1	4,1	1,8	المتوسط المرجح لسعر الفائدة
9,8	14,2	9,1	متوسط فترة الاستحقاق (سنوات)
9,3	29,8	6,1	الدين المستحق في أجل أقل من سنة (نسبة من الاجمالي)
4,2	1,8	2,4	الدين المستحق في أجل أقل من سنة (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)
9,8	14,2	9,1	متوسط فترة التثبيت (سنوات)
9,3	29,8	6,1	إعادة تثبيت الدين لسنة واحدة (نسبة من الاجمالي)
100	100	100	الدين بسعر فائدة ثابت بما في ذلك أدونات الخزينة (نسبة من الاجمالي)
4	29,8	0	أدونات الخزينة (نسبة من الاجمالي)
86,4			الدين بالعملات الأجنبية (نسبة من إجمالي الدين)
13,7			خدمة الدين من (إحتياطي العملة الصعبة)

III. تنفيذ وآفاق الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك

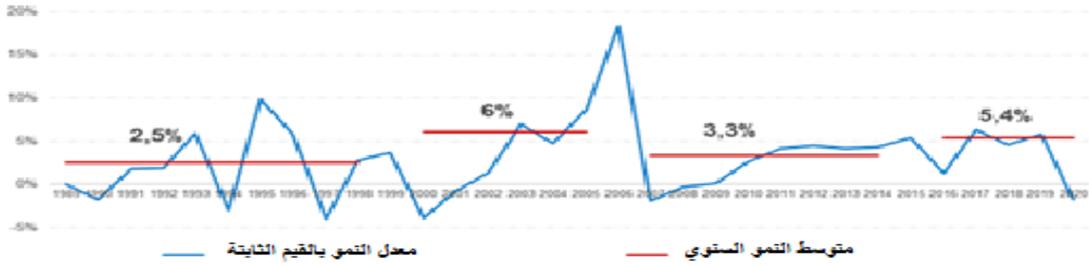
III. 1. تقييم خطة العمل الأولى (2016-2020)

تم تأطير العمل التنموي العام في موريتانيا منذ عام 2016 من خلال استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك . والتي أصبحت تشكل الإطار المرجعي لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيعية للبلد، للفترة 2016-2030، كما ضمنت هذه الاستراتيجية خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى ذلك، كانت موضوع قانون توجيه يجعل من الممكن وضعها كإطار مرجعي للتدخلات التنموية التي تقوم بها الحكومة بدعم من شركائها التقنيين والماليين.

تهدف الرؤية المستقبلية، المسماة "موريتانيا التي نريدها في عام 2030"، إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام، بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين وضمان رفاهيتهم.

وتشير المعطيات إلى أن متوسط معدل النمو سجل خلال الثلاثين سنة الماضية نحو 5%.

الشكل 8: منحي النمو في 30 سنة الأخيرة



تم تحديد أربع فترات نمو رئيسية:

1990-1999 معدل نمو سنوي مركب 2.5%

2000-2005 معدل نمو سنوي مركب 6%

2006-2015 معدل نمو سنوي مركب 3.3%

2016-2019 معدل نمو سنوي مركب 5.4%

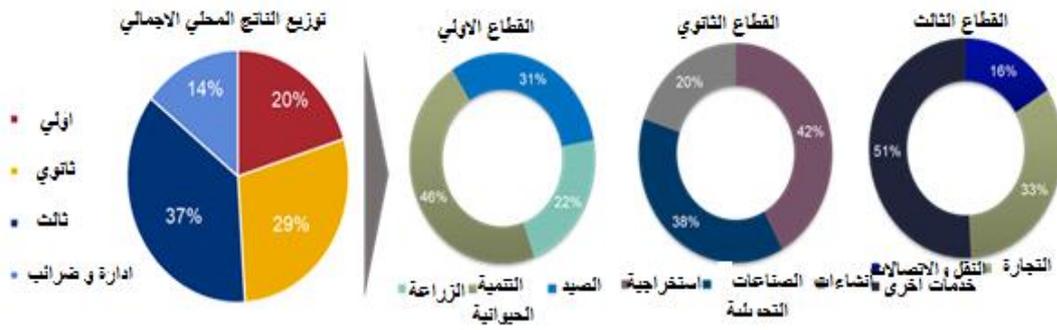
وعند تضمين سنة 2020 في الحسابات، والتي تأثر نموها بشدة وبفعل وباء كورونا، يبلغ متوسط مستوى النمو خلال الفترة 2016-2020 حوالي 3.8%.

ويوضح تحليل توزيع الناتج المحلي الإجمالي أن القطاع الثالث كان المساهم الأكبر من بين القطاعات في القيمة المضافة التي تم تحقيقها.

على مستوى القطاع الأولي، تهيمن الثروة الحيوانية على هذا القطاع، بينما تهيمن الصناعات الاستخراجية على القطاع الثانوي.

علاوة على ذلك، فإن أكثر من ثلث القيمة المضافة التي يوفرها القطاع الثالث (باستثناء الإدارة والضرائب) تتحقق من خلال الأنشطة التجارية.

الشكل 9: توزيع الناتج المحلي الإجمالي



فيما يتعلق بمصادر النمو، فإن معظم القيمة المضافة التي تم إنشاؤها تتأتى أساساً من استهلاك الأسريه تكوين رأس المال الثابت.

الشكل 10: خلق القيمة المضافة



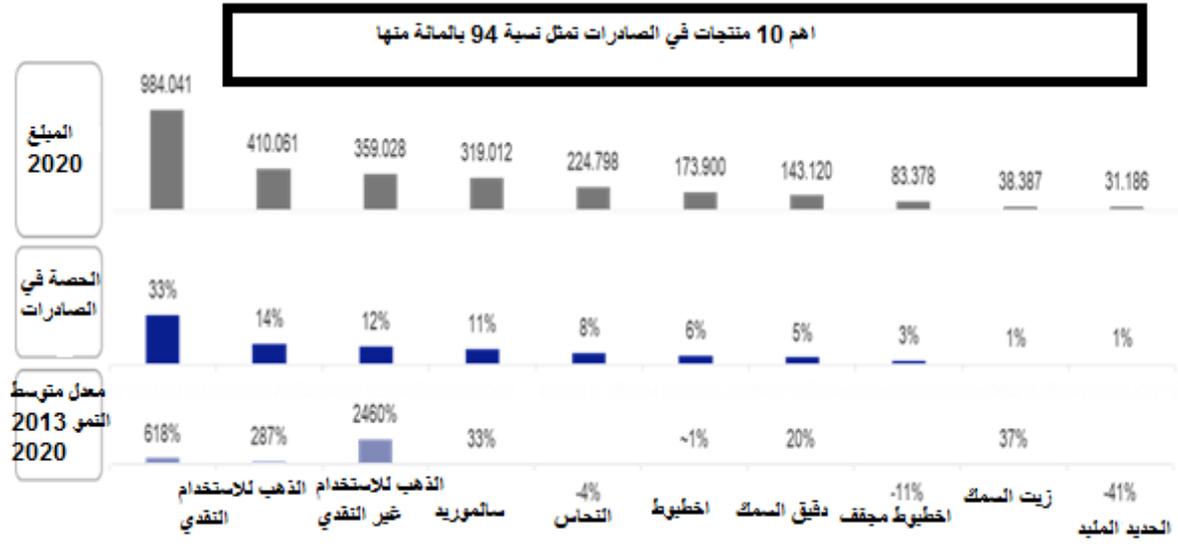
أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فإن الميزان التجاري عانى من عجز طيلة العقد الاخير قبل ان يسجل فائضا تجاريا في سنة 2020.

الشكل 11: رصيد الميزان التجاري



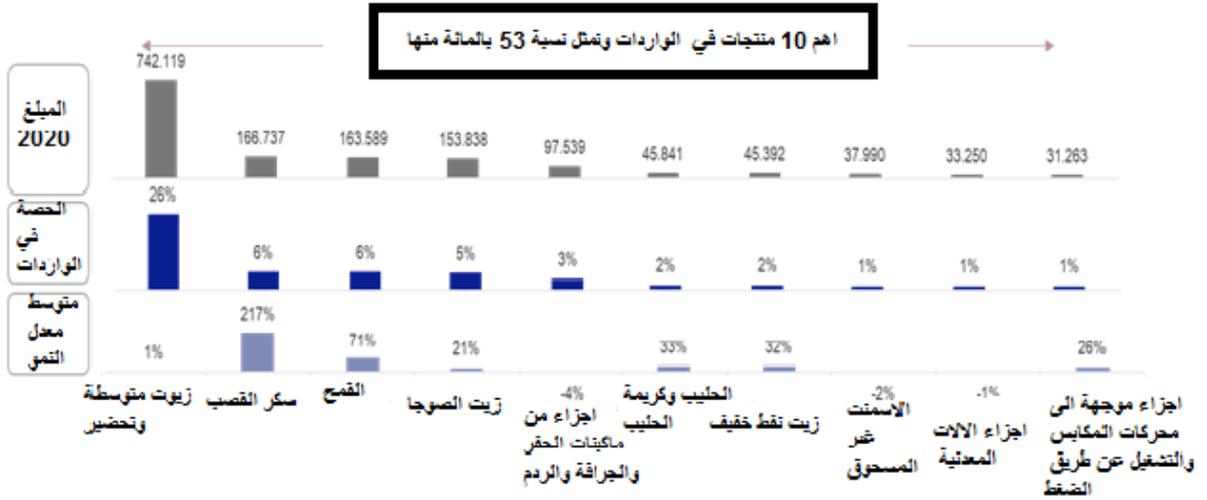
وفي هذا السياق، تتركز الصادرات حول المواد الخام حيث شكل خام الحديد ثلث الصادرات في عام 2020، والذهب ربع الصادرات في عام 2020، وبدرجة أقل، المعادن الأخرى ومنتجات الصيد.

الشكل 12: اهم عشر منتجات مصدرة ووزنها في الصادرات



وفيما يتعلق بالواردات، فهي متنوعة للغاية وتأتي من جميع القطاعات.

الشكل 13: اهم عشر منتجات مستوردة ووزنها في الواردات



2.iii آفاق خطة العمل الثانية 2021-2025

بعد خطة خمسية تغطي الفترة 2016-2020، تم وضع خطة عمل ثانية للفترة 2021-2025. وفقاً للطموحات الأولية لهذه الخطة، من المتوقع أن يكون الاقتصاد أكثر تنوعاً وأكثر قدرة على المنافسة، بمعدل نمو كبير قادر على استيعاب العجز الاجتماعي ووضع البلد على طريق التنمية المستدامة.

ولتحقيق ذلك، هناك ثلاث روافع متقاربة تشكل الأهداف الاستراتيجية المختارة لضمان هذا النمو القادر على تحقيق الازدهار الذي يعود بالفائدة على الجميع.

تهدف الرافعة الاستراتيجية الأولى إلى تعزيز النمو القوي والمستدام والشامل من خلال تهيئة الظروف اللازمة للتحويل الهيكلي للاقتصاد والمجتمع الذي يخدم (1) ظهور ودعم قطاعات قادرة على خلق الثروة والوظائف، مع ضمان الشمول الاجتماعي وتلبية الطلب الداخلي، لا سيما من خلال المبادرة الخاصة والابتكار (2) التنمية المستدامة وحماية البيئة، (3) إنشاء البنى التحتية اللازمة للنمو.

• تهدف الرافعة الاستراتيجية الثانية إلى تعزيز تنمية رأس المال البشري القادر على الرفع من النمو الاقتصادي والاستفادة منه إلى أقصى حد، من خلال (1) تعزيز الولوج إلى التعليم والتدريب المهني مع ضمان جودتهما، و (2) تحسين شروط الولوج إلى الخدمات الصحية، و (3) ترقية قطاعات التشغيل، والشباب والثقافة، وكذلك تعزيز قدرة الفئات الأكثر ضعفاً على الصمود.

• تهدف الرافعة الاستراتيجية الثالثة إلى تعزيز الحكومة بجميع أبعادها، ولا سيما من خلال (1) ترسيخ سيادة القانون والديمقراطية، (2) اللحمة الاجتماعية والمساواة والأمن، واحترام حقوق الإنسان، وكذلك (3) فعالية التسيير الاقتصادي والمالي والاستفادة من العائد الديمغرافي.

من المهم التأكيد على أن خطة العمل الثانية هذه تأتي في سياق تميز بجائحة كوفيد 19، بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار الناتج عن الأزمة في أوكرانيا.

من حيث التوقعات، تؤكد التحليلات القطاعية، التي أجريت كجزء من إعداد مشروع خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وجود إمكانات نمو كبيرة في بعض قطاعات الاقتصاد الوطني. ويعتمد تحويل هذه الإمكانيات إلى نمو حقيقي بشكل أساسي على عاملين: القدرة على تنفيذ فعال لبرنامج مشروع خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية المختلفة والرغبة الفعالة في بدء تحول هيكلي للاقتصاد الوطني.

بناءً على هذه الأهداف وتوقعات الظرفية الدولية والوطنية، فإنه يمكن استشراف العديد من مسارات النمو للاقتصاد الموريتاني.

وفي هذا الإطار، فقد تم اختيار تأثير ثلاثة مسارات نمو محتملة تجمع بين أهداف النمو والتحول الهيكلي المستهدفين

ويتعلق الامر هنا بالأهداف المشتركة التالية:

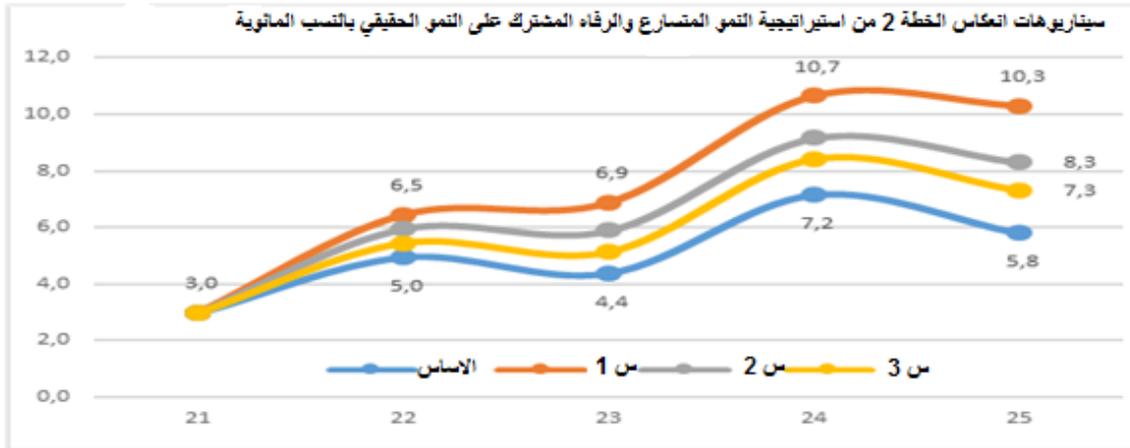
1 - تحقيق معدل نمو تصاعدي يبلغ 3 نقاط من إجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى النمو الأساسي الذي يتوقعه صندوق النقد الدولي مع خلق 60% من الناتج المحلي الإضافي من خلال الأنشطة الصناعية الجديدة التي تخلق قيمة مضافة محلية أكبر وتهدف بشكل كبير إلى التصدير؛

2 - تحقيق متوسط نمو تصاعدي قدره 2.6 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى النمو الأساسي الذي يتوقعه صندوق النقد الدولي إلى جانب خلق 40% من الناتج المحلي الإجمالي الإضافي من خلال الأنشطة الصناعية الجديدة التي تخلق قيمة مضافة محلية أكبر وتستهدف نسبة كبيرة للتصدير؛

3. تحقيق متوسط نمو تصاعدي قدره نقطة واحدة (1) من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى النمو الأساسي الذي يتوقعه صندوق النقد الدولي مع خلق 20% من إجمالي الناتج المحلي الإضافي من خلال الأنشطة الصناعية الجديدة التي تخلق قيمة مضافة محلية أكبر ومخصصة للتصدير بشكل أساسي.

الشكل 14: الأهداف المشتركة

سيناريوهات



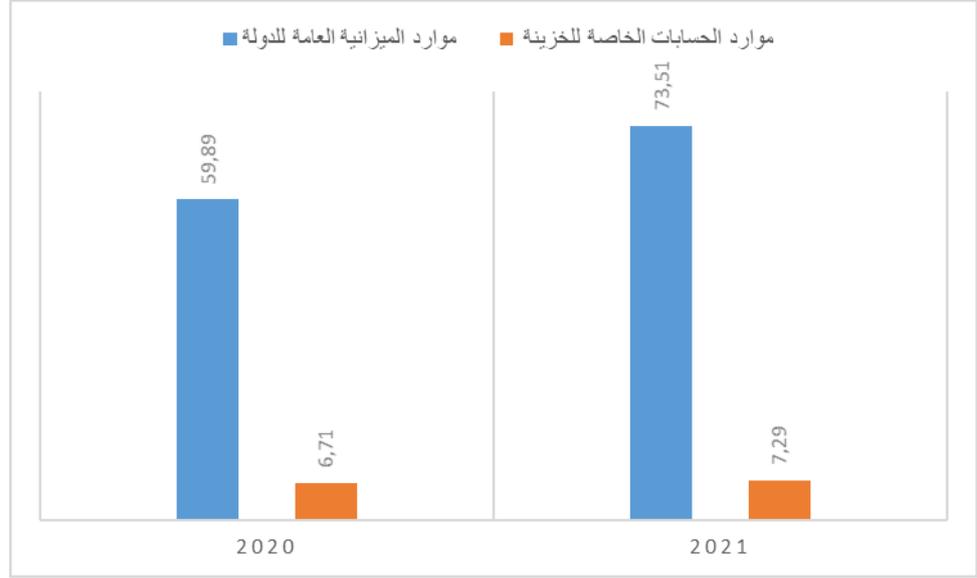
وتجدر الإشارة إلى أن سيناريو توقعات النمو الأساسي على النحو الذي اقترحه صندوق النقد الدولي (IMF) يضع موريتانيا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% و4.4% و7.2% و5.8% على التوالي للأعوام 2022 و2023 و2024 و2025.

١٧. المالية العامة

١٧.١. الوضعية المالية لسنة 2021

تميز تنفيذ ميزانية الدولة، برسم السنة المالية 2021، بتحقيق فائض ميزانوي قدره 13,72 مليار أوقية جديدة، في حين أن قانون المالية المعدل كان يتوقع حدوث عجز قدره 10 مليار أوقية جديدة. ويفسر هذا الفائض من جهة بالضعف النسبي في تنفيذ بعض النفقات، ولا سيما تلك المتعلقة بالحسابات الخاصة للخزينة، ومن جهة أخرى من خلال الزيادة غير المتوقعة في بعض الموارد. وبالفعل سجلت الإيرادات زيادة بلغت (15%) حيث وصلت إلى 80,8 مليار أوقية جديدة، وهو ما يشكل تحسناً بمبلغ 15,10 مليار أوقية جديدة، أي زيادة بنسبة 23% مقارنة بسنة 2020. وفيما يتعلق بالنفقات فقد تم تنفيذها بنسبة 84% أي بزيادة قدرها 10,96 مليار أوقية جديدة أي بنسبة 20% مقارنة بالسنة المالية 2020.

الشكل 16: تنفيذ موارد ميزانية الدولة 2021



الشكل 17: موارد ميزانية الدولة 2021

تغير التنفيذ 2020-2021	2021						2020	
	(1)-(4)	نسبة التنفيذ	(3)-(4)	ق ت (4)	ق م (3)	ق م (2)		
23%	15,11	115%	10,8	80,8	70	63,1	65,69	موارد ميزانية الدولة
25%	14,52	113%	8,45	73,51	65,06	61,1	58,99	موارد الميزانية العامة للدولة
25%	13,13	105%	3,38	65,94	62,56	57,15	52,81	موارد داخلية
24%	9,34	110%	4,39	47,65	43,26	42,1	38,31	إيرادات ضريبية
10%	1,31	84%	-2,8	14,52	17,32	14,73	13,21	إيرادات غير ضريبية
2089%	1,88	99%	-0,01	1,97	1,98	0,32	0,09	إيرادات رأس المال
								إيرادات نفطية (الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على المرتبات والأجور)
163%	0,98		1,58	1,58	0	0	0,6	إيرادات خاصة
-65%	-0,39		0,21	0,21	0	0	0,6	موارد خارجية
23%	1,4	304%	5,08	7,57	2,49	3,95	6,17	دعم الميزانية
39%	1,41	449%	3,87	4,98	1,11	3,95	3,57	هبات المشاريع
0%	-0,01	188%	1,21	2,59	1,38	0	2,6	موارد الحسابات الخاصة للخزينة
9%	0,58	148%	2,35	7,29	4,94	2	6,71	

IV.1.2. النفقات:

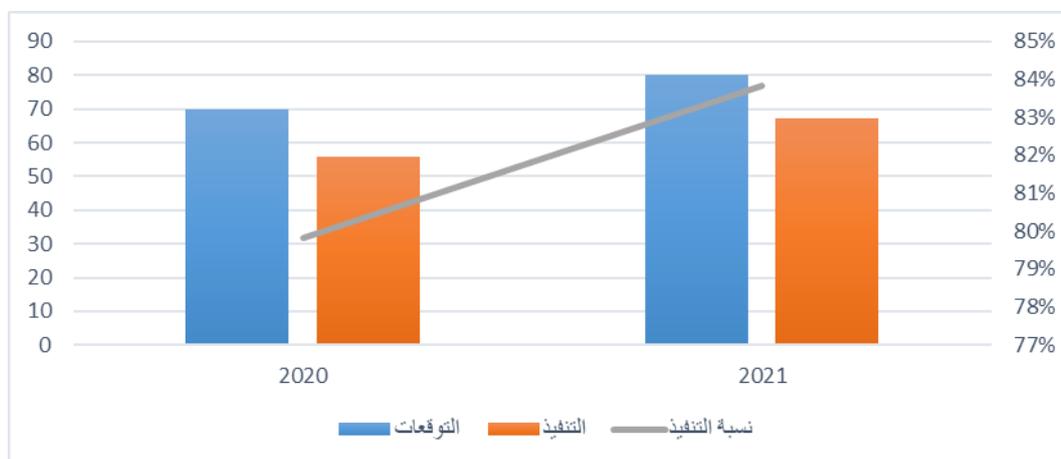
بالنسبة لميزانية سنة 2021، بلغ الإنفاق الحكومي 67,07 مليار أوقية جديدة من أصل 80 مليار أوقية جديدة كانت مبرمجة، أي بمعدل تنفيذ 84%. وقد تأثر تنفيذ النفقات بشكل سلبي بمستوى تنفيذ حسابات الخزينة الخاصة، والتي تم تنفيذها بنسبة 28% فقط. بينما حقق تنفيذ نفقات التسيير مستوى 90% ونفقات الاستثمار 84%. وقد أظهر الإنفاق الحكومي، سنة 2021، تحسنا ملحوظا بنسبة 20%، أي مبلغ 11,16 مليار أوقية جديدة

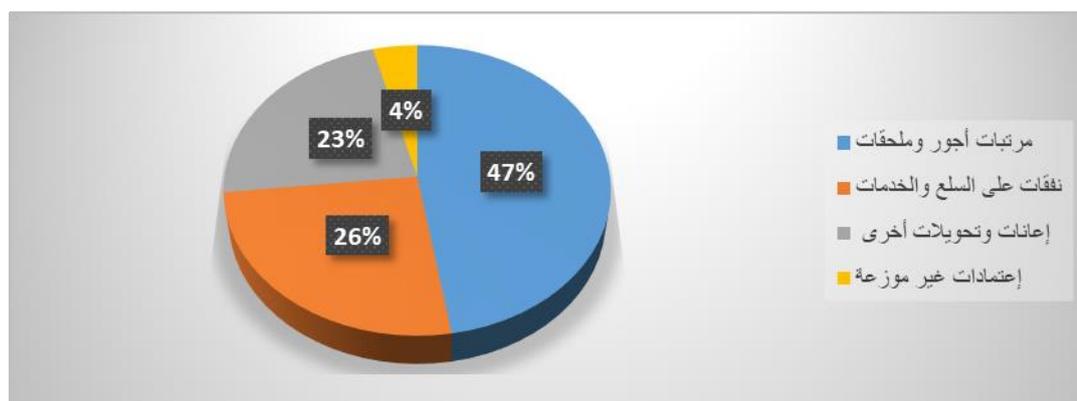
مقارنة بالسنة المالية 2020 ، وهو ما يعكس السياسة المالية التي كانت تهدف إلى دعم تعافي النشاط الاقتصادي وتخفيف آثار الأزمة على الفئات الأكثر هشاشة.

الشكل 18: وضعية تنفيذ النفقات لسنة 2021 (مليار أوقية جديدة)

تغير التنفيذ 2020-2021	2021						2020	
	(1)-(4) %	نسبة التنفيذ	(3)-(4)	ق م (4)	ق م (3)	ق م (2)	تنفيذ (1)	
20%	11,16	84%	12,93	67,07	80	70	55,92	نفقات الدولة
20%	10,93	88%	-9,36	65,7	75,06	68	54,77	نفقات الميزانية العامة للدولة
20%	6,55	90%	-4,33	39,69	44,02	40,5	33,14	التسيير
13%	2,11	98%	-0,47	18,82	19,29	19	16,71	مرتبات أجور وملحقات
33%	2,54	87%	-1,54	10,27	11,81	9	7,73	نفقات على السلع والخدمات
41%	2,62	82%	-1,95	9	10,95	10,41	6,38	إعانات وتحويلات أخرى
-31%	-0,71	82%	-0,36	1,61	1,97	2,1	2,32	إعتمادات غير موزعة
23%	4,48	84%	-4,65	23,84	28,49	24,5	19,36	استثمار
32%	4,58	78%	-5,31	18,68	23,99	20	14,1	استثمار ممول داخليا
-12%	-0,02	167%	0,06	0,15	0,09	0,08	0,17	مرتبات أجور وملحقات
391%	1,29	93%	-0,12	1,62	1,74	1,4	0,33	نفقات على السلع والخدمات
-29%	-0,89	73%	-0,79	2,14	2,93	2,88	3,03	إعانات وتحويلات أخرى
40%	4,19	77%	-4,47	14,76	19,23	15,64	10,57	اقتناء أصول ثابتة
-2%	-0,11	115%	0,66	5,16	4,5	4,5	5,27	استثمار ممول خارجيا
-48%	-1,09	46%	-1,38	1,17	2,55	3	2,26	أعباء الدين
6%	0,08	87%	-0,21	1,35	1,56	1,91	1,27	أعباء الدين الخارجي
-17%	-0,17	83%	-0,17	0,82	0,99	1,09	0,99	أعباء الدين الداخلي
2%	0,01	77%	-0,18	0,61	0,79	0,39	0,6	فوائد الدين الداخلي
-46%	-0,18	105%	0,01	0,21	0,2	0,7	0,39	أذونات الخزينة
19%	0,22	28%	-3,57	1,37	4,94	2	1,15	حسابات الخزينة الخاصة
	0		0	0	0	0	0	حسابات السلف والمشاركة
19%	0,22	28%	-3,57	1,37	4,94	2	1,15	حسابات التحويل الخاص

الشكل 19: نفقات ميزانية الدولة





الشكل 21: الحصيلة الإجمالية لتنفيذ ميزانية 2021

النسبة	تغير التنفيذ القيمة	2021		2020	
		التنفيذ	التنفيذ	التنفيذ	التنفيذ
23%	15,11	80,8	65,69	موارد ميزانية الدولة	
25%	14,53	73,51	58,98	موارد الميزانية العامة للدولة	
224%	1,34	1,94	0,6	من بينها إيرادات نفطية	
13%	0,09	0,74	0,65	من بينها قروض ضرائب	
9%	0,58	7,29	6,71	إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة	
20%	10,96	67,07	56,11	نفقات الدولة	
20%	10,74	65,7	54,96	نفقات الميزانية العامة للدولة	
19%	0,22	1,37	1,15	نفقات حسابات الخزينة الخاصة	
31%	2,79	11,78	8,99	رصيد خارج الإيرادات النفطية	
43%	4,13	13,72	9,59	رصيد إجمالي	
45%	4,06	12,99	8,93	رصيد إجمالي خارج قروض ضرائب	

2.1V. تطور الوضعية في سنة 2022

يتم تنفيذ ميزانية سنة 2022 في سياق دولي يتميز بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، كما أنه يتزامن مع زيادة تنفيذ برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية، الذي يدخل العام الأخير من خطة عمله.

1.2.1V. الإيرادات

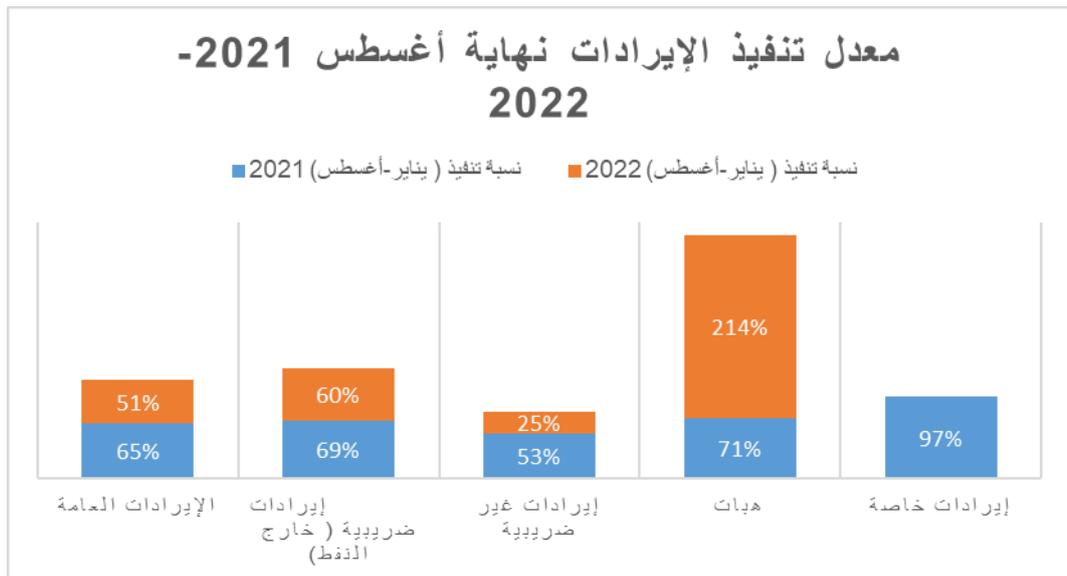
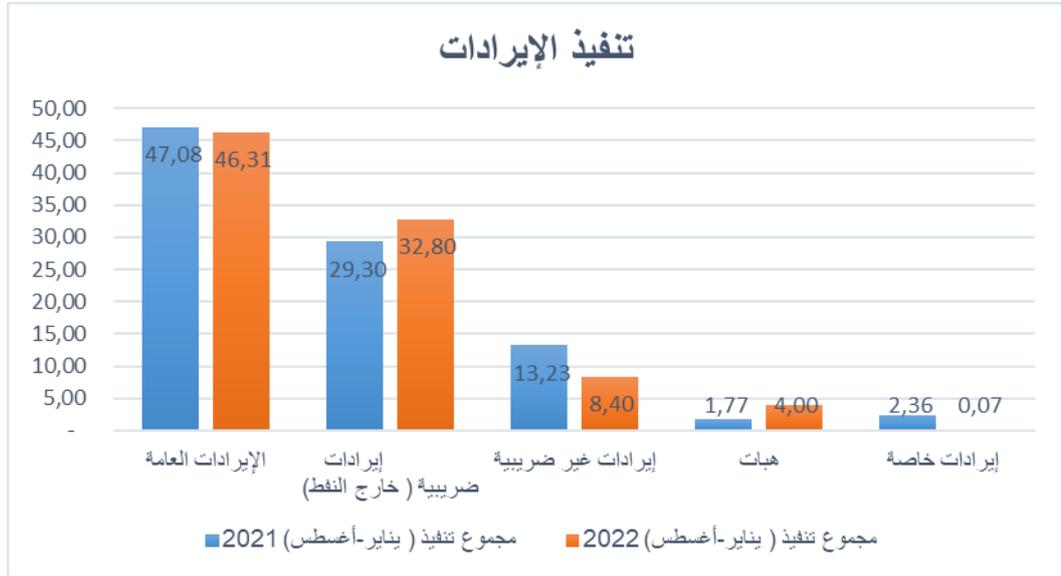
بلغ إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط) التي تم تحصيلها نهاية أغسطس 2022 ما قيمته 46,31 مليار أوقية جديدة، أي بمعدل تنفيذ 51% مقابل 47,08 مليار أوقية جديدة، أي بمعدل تنفيذ 65% لنفس الفترة من عام 2021. ويعزى هذا الفرق بالأساس إلى المستوى الممتدني لتحصيل الإيرادات غير الضريبية.

وتظهر الإيرادات الضريبية (باستثناء النفط) التي تم تحصيلها في نهاية أغسطس 2022 زيادة قدرها 3,49 مليار أوقية جديدة، أي نسبة 11,93% مقارنة بنهاية أغسطس 2021. ويعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى الضرائب على الدخل والأرباح التي سجلت زيادة بمبلغ 2,4 مليار أوقية جديدة، أي ما نسبته 24,5%. الشيء الذي يدل على نجاعة الجهود المبذولة لتحسين مستوى تحصيل الإيرادات.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مستوى تحصيل الإيرادات غير الضريبية في 31 أغسطس 2022 انخفض مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، بمقدار 4,83 مليار أوقية جديدة، أي بمعدل قدره 36,56%، لأنه لم يأخذ بعد في الاعتبار مقسوأرباح الشركة الوطنية للصناعة والمناجم المتوقع هذه السنة.

أما فيما يتعلق بالهبات فقد بلغت نهاية أغسطس 2022، 4 مليارات أوقية جديدة مقابل 1,76 مليار أوقية جديدة تم تحصيلها خلال نفس الفترة من سنة 2021، أي بزيادة قدرها 126,47% متأتية من الهبات المخصصة للمشاريع.

الشكل 22: تنفيذ الإيرادات حتى نهاية أغسطس 2022



IV.2.2. النفقات

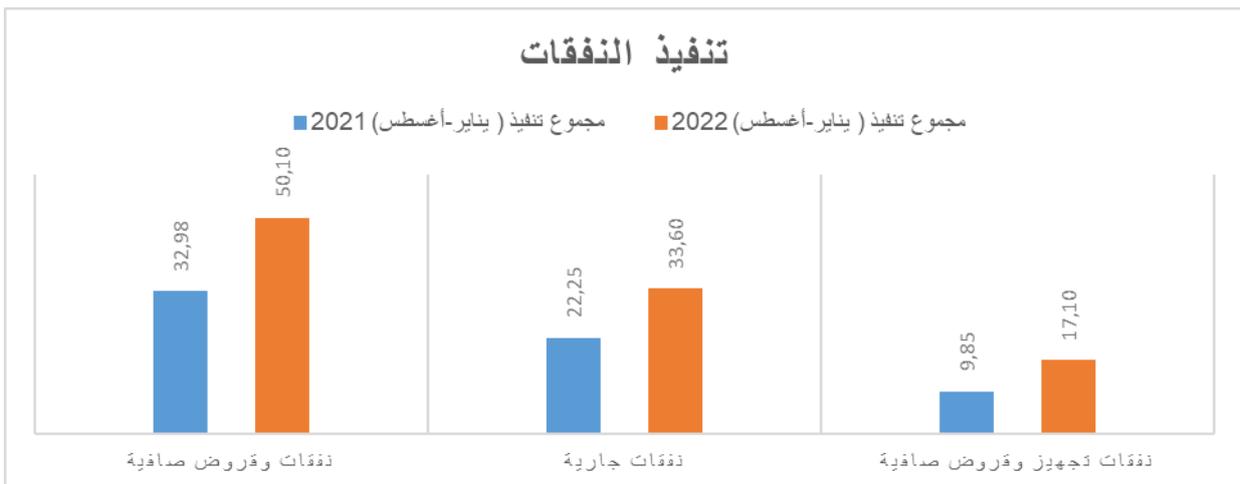
شهد تنفيذ النفقات وصافي القروض، نهاية أغسطس سنة 2022، تحسناً ملحوظاً، حيث بلغت 50,10 مليار أوقية جديدة (أي بمعدل تنفيذ 46%)، مقابل 32,9 مليار أوقية جديدة (أي بمعدل تنفيذ 41%) نهاية أغسطس 2021، أي بزيادة قدرها 51,89%. ويرجع هذا التطور بشكل أساسي إلى التقدم في تنفيذ برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية، يضاف إلى ذلك القرارات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع آثار ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.

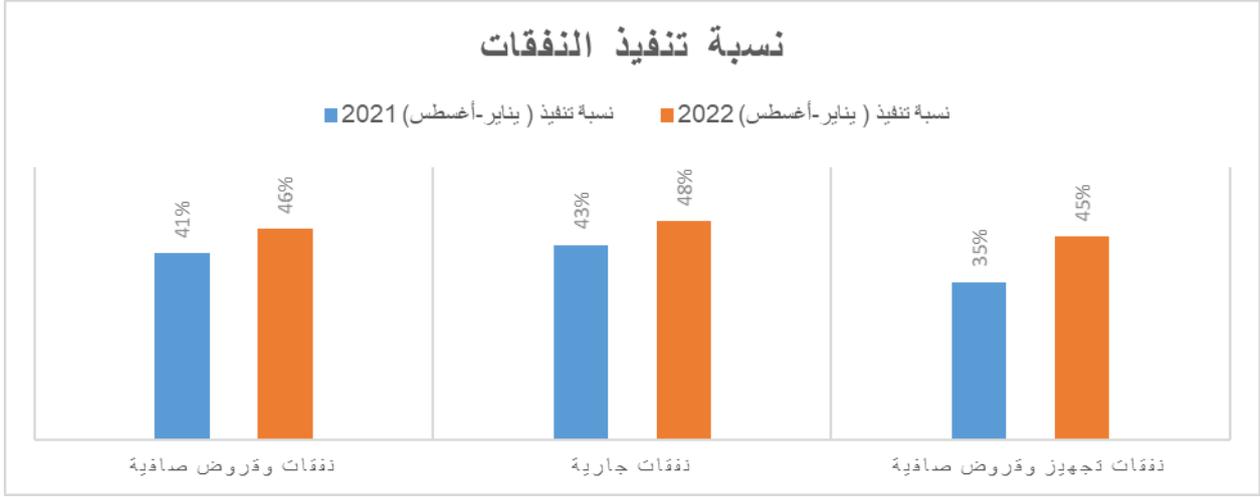
وتبعاً لذلك فقد زادت التحويلات الجارية بالقيم المطلقة بنسبة 90,09%، حيث انتقلت من 3,30 مليار أوقية جديدة إلى 6,27 مليار أوقية جديدة، على التوالي في نهاية أغسطس 2021 و2022. في حين، تراجع معدل تنفيذها بالقيم النسبية في نفس الفترة، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة المبالغ المخصصة لهذا البند بنسبة 139%. فقد ارتفعت من 10,95 مليار أوقية جديدة سنة 2021 إلى 26,19 مليار أوقية جديدة سنة 2022.

وفيما يتعلق بالإفناق على الاستثمار وصافي القروض المنفذة في نهاية أغسطس 2022، فقد ارتفع بنسبة 73,65% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2021، حيث انتقل من 9,84 مليار أوقية جديدة، إلى 17,10 مليار أوقية جديدة، مما ساهم في زيادة مستوى تنفيذه، حيث ارتفع من 35% نهاية أغسطس 2021 إلى 45% نهاية أغسطس 2022، مدفوعاً بشكل رئيسي بالاستثمارات الممولة على الموارد الخارجية (150%) و تلك الممولة بموارد داخلية (31%).

أما بالنسبة للنفقات المتعلقة بالأجور والرواتب والسلع والخدمات وكذلك الفوائد على الدين العام، فقد اتخذت نفس المنحى التصاعدي للإفناق العام، حيث سجل تنقيدها نهاية أغسطس 2021 و2022 زيادات بالقيم المطلقة، بلغت نسبها على التوالي 16,84% و18,76% و17,66%.

الشكل 23: تنفيذ النفقات





برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية

من اجل استباق الآثار السلبية لجائحة كورونا وتخفيف حجم ضررها، قامت الحكومة بوضع برنامج أولوياتي الموسع وذلك بغية:

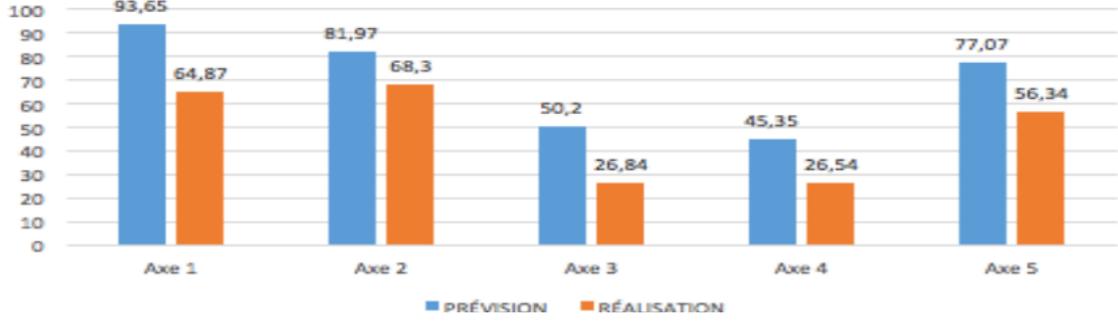
- حماية المواطنين الأكثر هشاشة
- الحد من آثار كوفيد 19
- تنشيط الاقتصاد الوطني
- دعم مؤسسات القطاع الخاص

وتتمحور خطة عمل برنامج أولوياتي الموسع حول المحاور الخمسة التالية:

- المحور 1: تطوير البني التحتية الداعمة للنمو
- المحور 2: تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب
- المحور 3: ترميم مقدرات القطاعات الإنتاجية وتسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية
- المحور 4: دعم القطاع الخاص (المصنف وغير المصنف)
- المحور 5: التشجير وخلق العمالة الخضراء

وقد أظهرت حالة تنفيذ هذا البرنامج أن 77.33% من أهدافه قد تمت برمجتها وأن معدل تحقيقها وصل 55.99%.

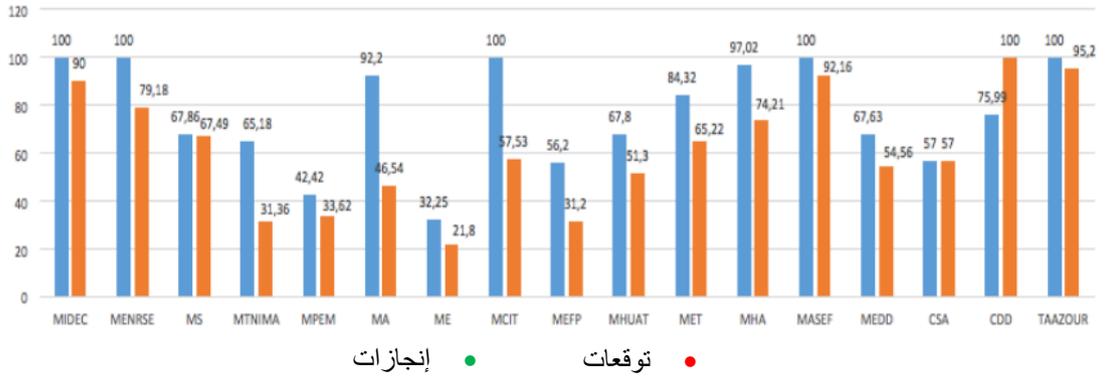
التطور حسب المحور



- 77.34 الأهداف البرنامج المخطط لها
- 55.99 معدل تحقيق الأهداف

يظهر مستوى التنفيذ الملاحظ تباينا بين القطاعات

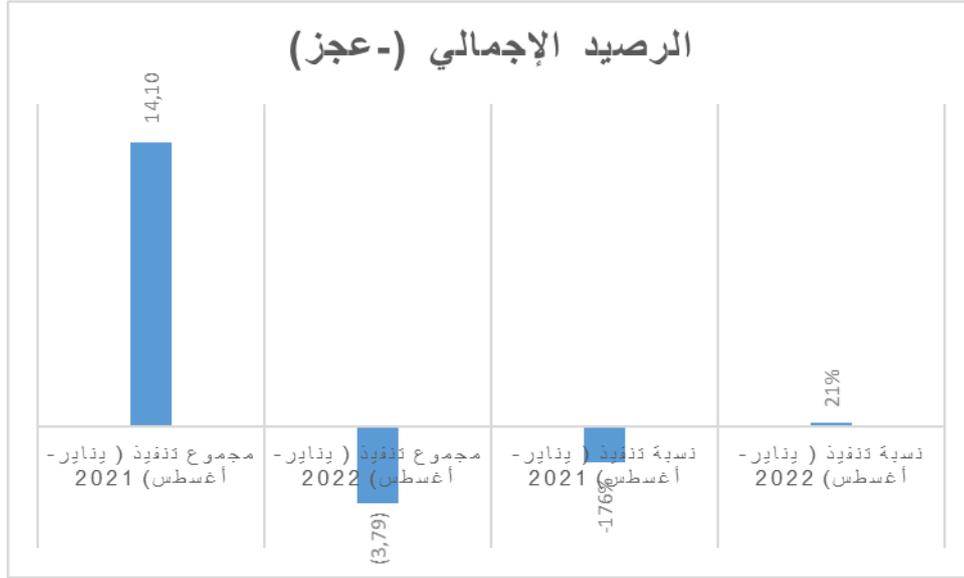
التطور حسب القطاع



77.34

3.2.IV. الرصيد الاجمالي

أثرت تدابير الدعم التي تم اتخاذها خلال قانون المالية المعدل لسنة 2022 على الرصيد الإجمالي في نهاية أغسطس 2022 من خلال إعادته إلى منطقة عجز بمقدار 3,79 مليار أوقية جديدة ، أي نسبة 1 % من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل فائض قدره 14,10 مليار أوقية جديدة ، نهاية أغسطس 2021.



V الآفاق الاقتصادية والمالية لسنة 2023

1.1. توجهات السياسة المالية

في إطار تنفيذ مكونة القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية الخاصة بالبرمجة متعددة السنوات، تم إعداد وثيقة برمجة الميزانية متوسطة الأجل للفترة 2023-2025، وتهدف هذه الوثيقة، التي تتضمن الإطار الميزانوي متوسط الأجل وإطار الإنفاق العام متوسط الأجل فضلا عن صميم برمجة الميزانية، إلى تعزيز الصلة بين قوانين المالية والسياسات العامة، وتحديد أسس نقاش للبرمجة متوسطة الأجل. وهو ما سيمكن القطاعات الوزارية في نهاية المطاف من حصر مختلف العراقيل الميزانوية والوصول إلى ميزانيات أكثر مصداقية وموثوقية.

وقد مكنت الأغلفة الميزانوية التي تمت إحالتها إلى القطاعات الوزارية، بغرض التحكيم الميزانوي من تحديد أولويات برمجة ميزانياتها وفقا لاستراتيجية كل منها والتوجهات الاستراتيجية لتنمية البلد.

وهكذا تم تخصيص جميع الموارد على أساس إطار الإنفاق العام متوسط الأجل (2023-2025) والطلبات التي أعربت عنها القطاعات الوزارية في إطار عمليات التبادل والحوار، المتعلقة بإعداد الميزانية، التي تنظمها وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية.

ووفقا لتوجهات السياسة الضريبية لوثيقة برمجة الميزانية متوسطة الأجل، سيتم تعظيم تعبئة الإيرادات الضريبية من خلال التدابير التالية:

- تعزيز السياسة الضريبية الداخلية من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين تحصيل الضرائب والرسوم؛
- تعظيم أثر إصلاح نظام الضرائب المباشرة على الأرباح الذي بدأ منذ سنة 2021؛
- تبسيط العمليات والإجراءات الضريبية؛
- محاربة التهرب الضريبي.

ويأتي مشروع ميزانية سنة 2023 في إطار مواصلة تنفيذ الأولويات الاستراتيجية والالتزامات التي تعهدت بها الحكومة. وفي هذا الصدد، تتمحور التوجهات الرئيسية المعتمدة على التوجيهات التالية:

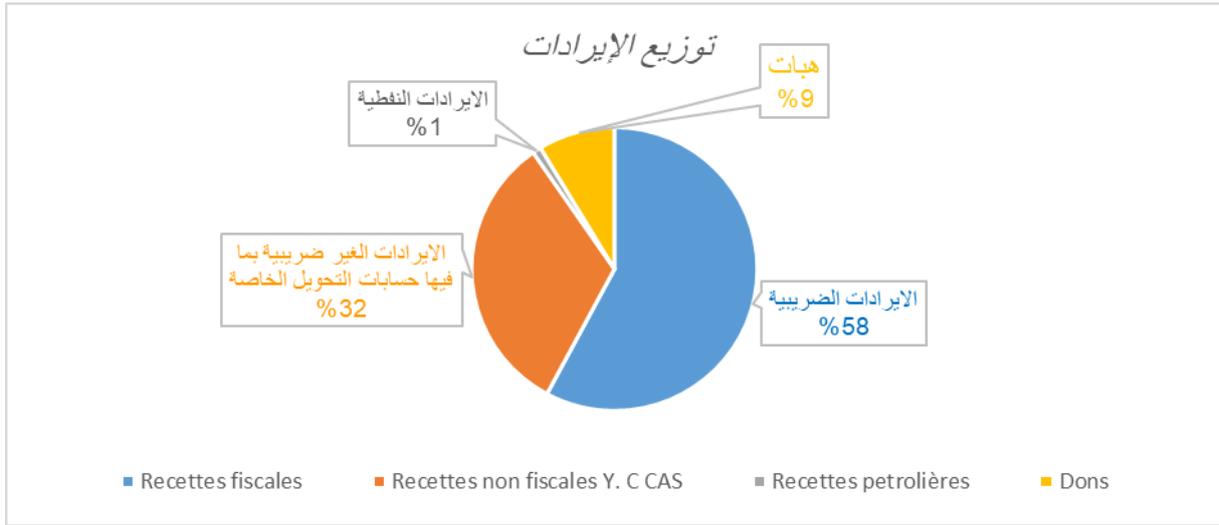
- دعم تواصل تعافي النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية الداعمة للنمو والقطاعات ذات الإمكانيات العالية من حيث القيمة المضافة وخلق فرص العمل؛
- الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- تعزيز القدرة على تعبئة الموارد لتمويل السياسات العامة المتبناة؛
- إعداد مقترحات ميزانية وفقا للأولويات المحددة وترشيد نفقات التسيير (تخفيض نسبتها من إجمالي النفقات)؛
- إعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري والخدمات الأساسية وفقا لبرنامج رئيس الجمهورية واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛
- مواصلة تنفيذ البرامج الاجتماعية وترقية التشغيل؛
- التحكم في وضعية الدين العام؛
- خلق هامش ميزانوي وتوجيهه إلى القطاعات والمجالات ذات التأثير الاقتصادي والاجتماعي الكبير.
- وفي هذا الإطار، وتماشيا مع أهداف السياسة الميزانية المجسدة في ميزانية 2023، ستنخفض نفقات التسيير من 19% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي سنة 2022 إلى 16% سنة 2023، أي نسبة 58% من ميزانية الدولة مقارنة بـ 65% في سنة 2022. وبالمقابل فإن نفقات الاستثمار ستحافظ على أولويتها من حيث تخصيص الموارد، حيث سترتفع إلى 42% من إجمالي الإنفاق سنة 2023 مقابل 35% سنة 2022.
- وهكذا فإن مشروع قانون المالية لسنة 2023 يتوازن في جانبي الإيرادات والنفقات عند مبلغ مائة وأحد عشر مليارا وأربعمائة وثلاثة وعشرين مليونا وثمانمائة وأربعة وأربعين ألفا وأربعمائة وثمانية وأربعين (111.423.844.448) أوقية جديدة، مقابل مائة وثمانية مليارات ومائة واثنين وأربعين مليونا ومائة وواحد وستين ألفا وثلاثمائة وستة وأربعين (108.142.161.346) المحددة في قانون المالية المعدل لسنة 2022، أي بزيادة طفيفة قدرها ثلاثة مليارات ومائتين وواحد وثمانين مليونا وستمائة وثلاثة وثمانين ألفا ومائة واثنين (3.281.683.102) أوقية جديدة كقيمة مطلقة و بقيمة نسبية 3,03%.

2.V. المجاميع الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2023

1.2.V مكونات الإيرادات الرئيسية:

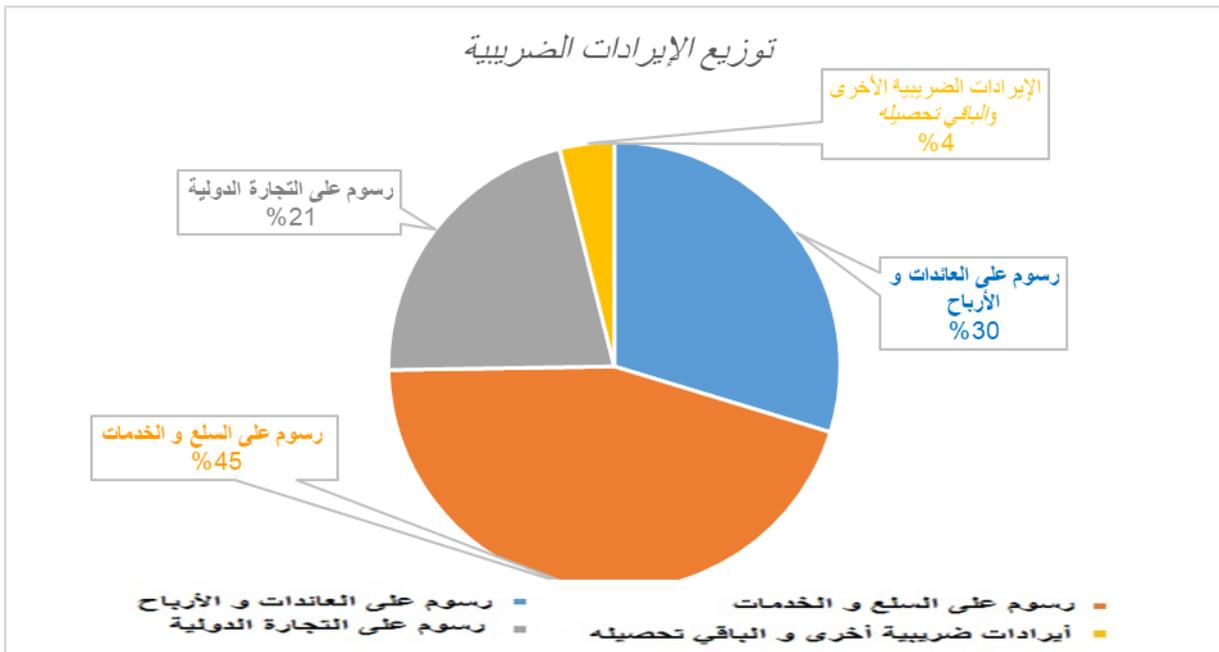
بعد الإصلاحات الضريبية التي أدخلت سنة 2021، لم يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2023 أي تغييرات ضريبية، إلى حين إجراء تقييم نتائج هذه الإصلاحات واستخلاص الدروس المستفادة منها.

ومن المتوقع كذلك أن يصل مستوى الإيرادات (باستثناء تمويل العجز) إلى مائة واثنين مليار وثمانمائة وثلاثة وثمانين ألفا وأربعمائة وأربعة وخمسين (102.000.883.454) أوقية جديدة في سنة 2023، أي بزيادة قدرها 12,79% مقارنة بسنة 2022.



كما ستصل الإيرادات الضريبية المتوقعة سنة 2023 إلى تسعة وخمسين مليارا ومليوننا وثلاثمائة وخمسة آلاف وتسعمائة وستة وسبعين (59.001.305.976) أوقية جديدة أي بزيادة قدرها 8,20% مقارنة بقانون المالية المعدل لسنة 2022، متأتية أساسا من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 19% والضريبة على الأرباح والدخل بنسبة 14% و الضريبة على الأجور ب 11%.

الشكل 28 : توزيع الإيرادات الضريبية



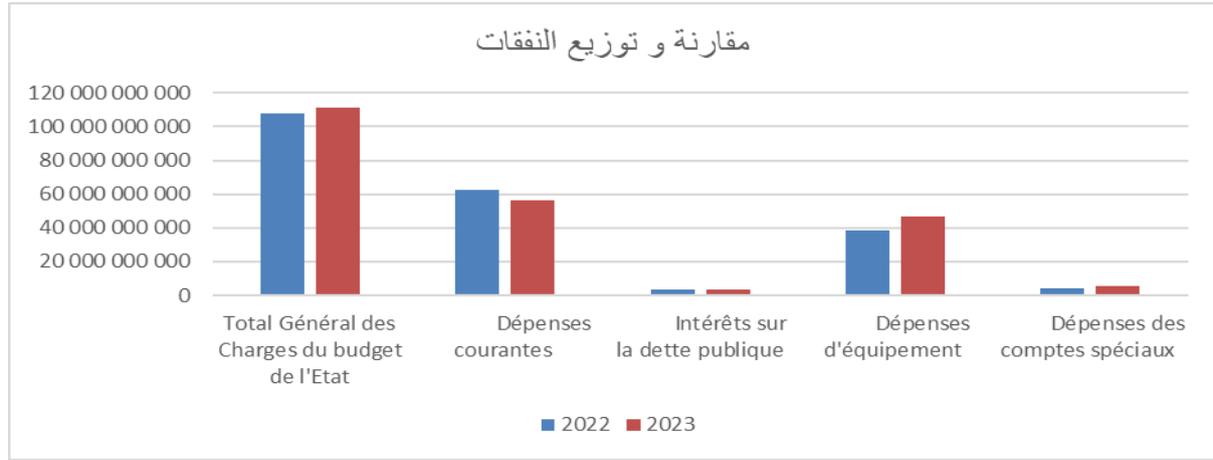
بينما سترتفع الإيرادات غير الضريبية بنسبة 1,47% مقارنة بمستواها في 2022، لتصل إلى ثمانية وعشرين مليارا وثلاثمائة وثمانية وتسعين مليوناً وستمائة وتسعة وثلاثين ألفاً وستمائة وخمسة وعشرين (28.398.639.625) أوقية جديدة؛ وستظهر إيرادات رأس المال مبلغاً قدره خمسمائة وتسعة وأربعون مليوناً ومائتان وثلاثة وستون ألفاً ومائتان وواحد وعشرون (549.263.221) أوقية جديدة، منخفضة بنسبة 71,28% مقارنة بمستواها في سنة 2022، ناتجة أساساً عن بيع رخصة اتصالات بسعر 1,73 مليار أوقية جديدة

وستبلغ حسابات التحويل الخاصة خمسة مليارات ومائتان وأربعة ملايين وستمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وستمائة وواحد وثلاثون (5.204.634.631) أوقية جديدة، مقابل أربعة مليارات ومائة واحد وأربعون مليوناً (4.141.000.000) أوقية جديدة سنة 2022 أي بزيادة 25,69%.

2.2.V. المكونات الرئيسية لنفقات الموازنة العامة للدولة لسنة 2023

سيرتفع إجمالي نفقات الميزانية سنة 2023 إلى مائة وأحد عشر ملياراً وأربعمائة وثلاثة وعشرين مليوناً وثمانمائة وأربعة وأربعين ألفاً وأربعمائة وثمانية وأربعين (111.423.844.448) أوقية جديدة، بدلا من مائة وثمانية مليارات ومائة واثنين وأربعين مليوناً ومائة وواحد وستين ألفاً وثلاثمائة وستة وأربعين (108.142.161.346) أوقية جديدة سنة 2022، أي بزيادة مطلقة قدرها (3.281.683.102) أوقية جديدة وبقسمة نسبية 3,03%.

لشكل 29: توزيع النفقات سنة 2023



وستصل الرواتب والأجور إلى 21,7 مليار أوقية جديدة سنة 2023 مقابل 20,2 مليار سنة 2022، أي بزيادة بنسبة 7,30%، نتيجة لترقيات موظفي ووكلاء الدولة والاكنتاب في قطاعي التعليم والصحة.

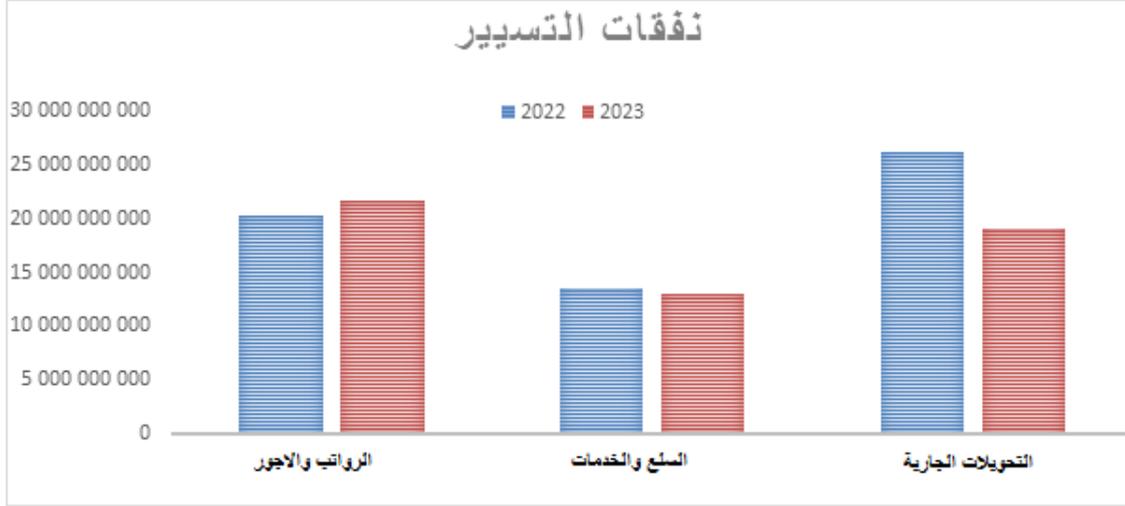
فيما ستشهد نفقات التسيير الأخرى انخفاضا إجماليا قدره 7,59 مليار أوقية جديدة أي بنسبة -16,68%. يرجع أساساً إلى عدم تمديد تخصيص المبالغ المالية الموجهة إلى بعض النفقات المتعلقة بالظرية العامة لسنتي 2021 و 2022.

وتم تحديد الإنفاق على السلع والخدمات بمبلغ 13 مليار أوقية جديدة مقابل 13,5 مليار أوقية جديدة سنة 2022، أي بتراجع بنسبة 4,04%.

وستبلغ الإعانات و التحويلات مبلغ 19,10 مليار أوقية جديدة مقابل 26,19 مليار أوقية جديدة سنة 2022، منخفضة بنسبة 27,8%.

وستصل فوائد الديون إلى 3,12 مليار أوقية جديدة مقابل 3,34 مليار أوقية جديدة سنة 2022. بينما سيتم تخصيص 2,67 مليار أوقية جديدة للأعباء غير الموزعة سنة 2023 بدلا من 2,4 مليار أوقية جديدة 2022 .

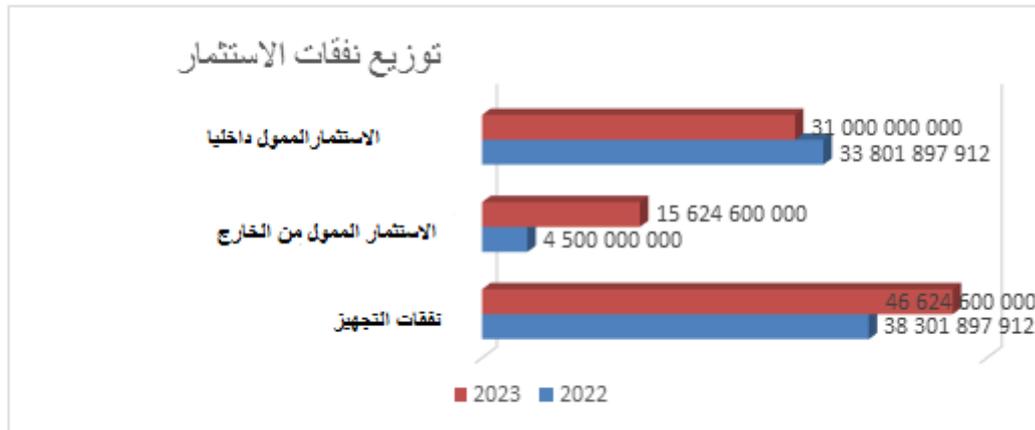
الشكل 30 : نفقات التسيير



وستشهد الاستثمارات زيادة صافية سنة 2023 لتصل إلى 46.62 مليار أوقية جديدة، مقارنة ب 38,30 مليار أوقية جديدة برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 8,32 مليار أوقية جديدة موجهة للإنفاق مرتفع الإنتاجية والمساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، تم توزيع هذا الغلاف على النحو التالي:

- نفقات الاستثمار الممولة بموارد محلية: 31 مليار أوقية جديدة ، أي نسبة 66% من إجمالي نفقات الاستثمار؛
- نفقات الاستثمار الممولة بموارد خارجية: 15,62 مليار أوقية جديدة، أي نسبة 33,51% من إجمالي نفقات الاستثمار من بينها 47% قروض و 53% هبات؛

الشكل 31 : نفقات الاستثمار



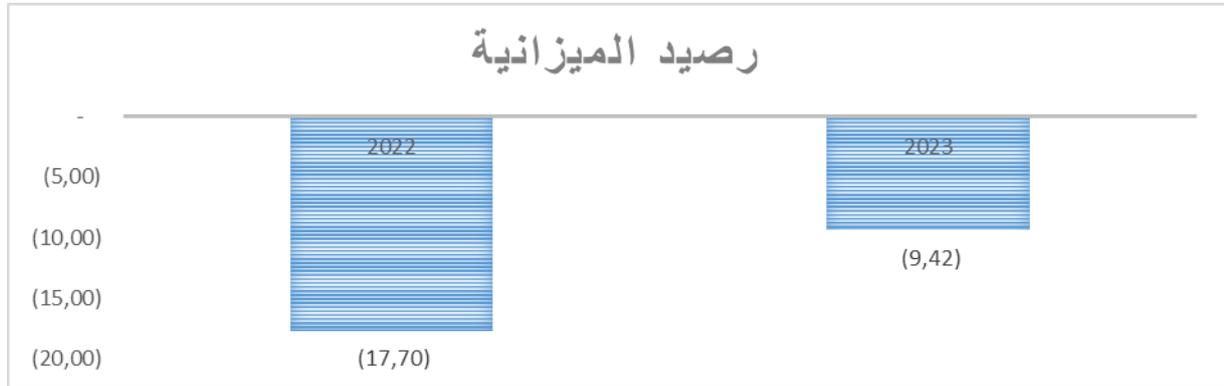
وبشكل عام، احتفظ كل من الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي والرعاية الصحية الأولية والنفوذ إلى المياه والصرف الصحي والإنفاق على برامج المساعدة الاجتماعية بطابعها الأولي وفقا للبرامج الرئاسية وخطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021-2025.

- بالإضافة إلى ذلك تم الترويج على النفقات المتعلقة بتنظيم الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية المقرر تنظيمها سنة 2023 ، إضافة إلى تخصيص الموارد اللازمة لمواصلة حماية القوة الشرائية للأسر بغية الحد من تأثيرات ارتفاع الأسعار.

3.2.V. رصيد الميزانية

ومن المتوقع أن يتحسن رصيد الميزانية الإجمالي سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، بنحو 9,42 مليار أوقية جديدة (2,8% من الناتج الداخلي الخام خارج الصناعات الاستخراجية)، مقابل 17,7 مليار أوقية جديدة سنة 2022 (5,7% من الناتج الداخلي الخام خارج الصناعات الاستخراجية). ويعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى الجهود المبذولة للسيطرة على الإنفاق وترشيد خيارات الميزانية بعد التبعة الاستثنائية لموارد الدولة للتعامل مع الآثار المزدوجة للوضع الاقتصادي الدولي وموجات وباء كوفيد 19 خلال السنوات الثلاث الأخيرة (تدابير الاستجابة ضد كوفيد 19، البرنامج الموسع لرئيس الجمهورية وبرنامج الإقلاع الاقتصادي).

الشكل 32 : الرصيد الإجمالي للميزانية



الملحقات

مؤشرات الاقتصاد الكلي

أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية 2023-2022

2023 توقعات	2022 تقديرات	2021 انجازات	
	(التغيرات السنوية %)		
			الاقتصاد العالمي
2,7	3,2	6	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي
3,7	3,6	4,7	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء
6,5	8,8	4,7	أسعار المستهلك العالمية
6	4		المؤشر العالمي لأسعار الغذاء
1	3,5	10,1	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
83,5	99,9	69,4	سعر برميل النفط (بالدولار الأمريكي / برميل)
95,7	118,3	158	سعر الحديد (بالدولار الأمريكي / طن)
1 779	1 815	1 800	أسعار الذهب (بالدولار الأمريكي للأوقية)
			الاقتصاد الوطني
	(التغيرات السنوية %)		
			النمو الاقتصادي والأسعار
4,7	5,9	2,4	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
15,4	14	13,5	إنتاج الحديد (بملايين الأطنان)
0,6	0,5	0,3	إنتاج الذهب (بملايين الأونصات)
8	10	3,8	المؤشر الوطني لأسعار المستهلك
			(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام)
			العمليات المدعومة للدولة
29,6	29,3	28,9	الإيرادات العمومية باستثناء الهبات
32,3	35	25,9	الإففاق العام وصافي الإقراض
-5,7	-6,3	1,1	الرصيد الأولي (باستثناء الهبات)
-2,8	-5,7	3	الرصيد الإجمالي للميزانية
		56,8	الدين العام
			القطاع الخارجي
-12,4	12	-5,7	رصيد الحساب الجاري
			الديون الخارجية العامة المستحقة (بملايين الدولارات الأمريكية)
			إجمالي الاحتياطيات الرسمية
2 054	2 296	2 347	بملايين الدولارات الأمريكية
6,9	7,6	8,3	في شهور الواردات
			للتذكير
403,1	376,6	360,5	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الأوقية)
11 074	10 345	9 904	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)
36,4	36,4	36,4	سعر الصرف للأوقية مقابل الدولار (المتوسط السنوي)

المصادر: FMI-MAEPSP-MF

التغير		مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية المعدل 2022	الموارد
%	بالأوقية			
3,03	3 281 683 102	111 423 844 448	108 142 161 346	المجموع العام لموارد ميزانية الدولة (بما في ذلك تمويل العجز)
12,79	11 563 488 049	102 000 883 454	90 437 395 405	مجموع موارد ميزانية الدولة (بدون تمويل العجز)
8,20	4 473 578 865	59 001 305 976	54 527 727 112	إيرادات ضريبية
1,47	412 171 332	28 398 639 625	27 986 468 293	إيرادات غير ضريبية
		994 000 000	994 000 000	منها إيرادات المحروقات
-71,28	-1 362 936 779	549 263 221	1 912 200 000	إيرادات رأس المال
0,00		8 847 040 000	1 870 000 000	هبات
		8 307 040 000	0	مشاريع
-71,12	-1 330 000 000	540 000 000	1 870 000 000	دعم الميزانية
25,69	1 063 634 631	5 204 634 631	4 141 000 000	إيرادات الحسابات الخاصة
				سداد القروض والسلف
25,69	1 063 634 631	5 204 634 631	4 141 000 000	حسابات التحويل الخاص
				ميزانية التحويل الخاص
				الإيرادات الاستثنائية
		9 422 960 995	17 704 765 941	تمويل العجز

التغير		مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية المعدل 2022	الأعباء
%	بالأوقية			
-9,44	-5 887 109 831	56 470 253 603	62 357 363 434,00	السلطات العمومية وتسيير --- الإدارات
-6,51	-217 543 786	3 124 356 214	3 341 900 000,00	الديون العمومية --
-2,04	-51 900 000	2 490 000 000	2 541 900 000,00	منها فوائد على الدين الخارجي
21,73	8 322 702 088	46 624 600 000	38 301 897 912,00	نفقات استثمارية
2,13	2 218 048 471	46 624 600 000	104 001 161 346,00	مجموع نفقات الميزانية العامة
25,69	1 063 634 631	5 204 634 631	4 141 000 000,00	نفقات الحسابات الخاصة
				سقف القروض والسلف --- التي يمكن منحها
25,69	1 063 634 631	5 204 634 631	4 141 000 000,00	حسابات التحويل --- الخاص
3,03	3 281 683 102	111 423 844 448	108 142 161 346,00	إجمالي الأعباء

البيان	قانون المالية المعدل 2022	مشروع قانون المالية 2023	الفارق
المجموع العام لموارد ميزانية الدولة (بما في ذلك تمويل العجز)	108 142 161 346	111 423 844 448	3 281 683 102
المجموع العام لإيرادات ميزانية الدولة (دون تمويل العجز)	90 437 395 405	102 000 883 454	11 563 488 049
موارد الميزانية العامة	86 296 395 405	96 796 248 823	10 499 853 418
عائدات ضريبية	54 527 727 112	59 001 305 976	4 473 578 865
إيرادات غير ضريبية	27 986 468 293	28 398 639 625	412 171 332
إيرادات الصيد	9 009 300 000	9 154 956 848	145 656 848
إيرادات معدنية	3 062 414 777	2 841 033 669	-221 381 108
مقسوم الأرباح وأتاوة المؤسسات العمومية	14 094 677 774	12 881 332 069	-1 213 345 706
عائدات أخرى (الديون المتنازل عنها و إيرادات المحروقات و ايتاوات الصيد)	1 820 075 742	3 521 317 040	1 701 241 298
إيرادات رأس المال	1 912 200 000	549 263 221	-1362936779
هبات	1 870 000 000	8 847 040 000	6 977 040 000
مشاريع	0	8 307 040 000	8 307 040 000
دعم الميزانية	1 870 000 000	540 000 000	-1 330 000 000
إيرادات الحسابات الخاصة	4 141 000 000	5 204 634 631	1 063 634 631
فائض/عجز (+ -)	-17 704 765 941	-9 422 960 995	
مجموع عام الأعباء	108 142 161 346	111 423 844 448	3 281 683 102
النفقات الإجمالية للميزانية العامة	104 001 161 346	106 219 209 817	2 218 048 471
نفقات جارية	62 357 363 434	56 470 253 603	-5 887 109 831
أجور ورواتب	20 216 680 570	21 700 000 000	1 483 319 430
سلع وخدمات	13 547 253 251	13 000 000 000	-547 253 251
تحويلات جارية	26 193 429 613	19 100 000 000	-7 093 429 613
فوائد على الدين العمومي	3 341 900 000	3 124 356 214	-217 543 786
خارجية	2 541 900 000	2 490 000 000	-51 900 000
داخلية	800 000 000	634 356 214	-165 643 786
احتياطي مشترك	2 400 000 000	2 670 253 603	270 253 603
نفقات تجهيز	38 301 897 912	46 624 600 000	8 322 702 088
استثمار ممول خارجيا	4 500 000 000	15 624 600 000	11 124 600 000
استثمار ممول داخليا	33 801 897 912	31 000 000 000	-2 801 897 912
نفقات حسابات التحويل الخاص	4 141 000 000	5 204 634 631	1 063 634 631